شرح وتحقيق

« المنادى، الترخيم، الاستغاثة، الندبة، الحال، التمييز، الاستثناء »

من مخطوط

"توضيح قطر الندى، وبل الصدى"

للشيخ عبد الكريم الدبَّان الحيالي الحسني
المتوفى سنة «١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م»

« رحمه الله تعالى »

م.م. يحيى ماجد شاحوذ علي ساجر الصيادي الرفاعي

كلية العلوم الإسلامية / الرمادي – قسم التفسير علوم القران

مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ حمداً كما ينبغي لعظيمِ وجههِ، وعزيزِ سلطانهِ، أن جعلنا مسلمين أولاً وآخراً، وخصنا فيمن خصهم بخدمةِ الإسلامِ والمسلمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الخلقِ والمرسلين نبينا وسيدنا محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آلهِ وصحبهِ الطيبين الطاهرين « رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ».

وبعد ...

فكانت الحاجة إلى الحفاظِ على القرآنِ الكريمِ من التصحيفِ والتحريفِ واللّحنِ السبب الأوّل والرئيس لنشوءِ الدراسات القرآنية، التي كانت موضع اهتمام المسلمين منذ أن اتصل العرب بغيرِهم في المصرين الإسلاميين « البصرة، والكوفة ».

وكانت الدراسات القرآنية كثيرة ومتنوعة، وكان علم النحو أحد هذه الدراسات، بدأ أوّل أمرهِ بضبطِ أواخر الكلم في الآيات بالنقطِ الذي توصل إليهِ أبو الأسود الدؤلي « رحمه الله تعالى »، في منتصف القرن الأوّل الهجري.

وبعد هذه المرحلة أَخَذَ الدرس النحوي يستقل، واتسع موضوعه، وغرضه، ووجد له دارسون مختصون بدؤوا يدرسون علم النحو لذاتِهِ.

وكان منهجهم هو استقراء اللّغة وملاحظة الأساليب، فكان العلماءُ يخرجون إلى بوادي نجدٍ والحجازِ وتهامة، يستقرون أهلها ويشافهونهم ويأخذون عنهم اللّغة الفصحى. وكان إلى جانبِ هذا كتاب الله تعالى الرافد الأوّل من روافدِ اللّغةِ العربيةِ الفصحى، والمعين المعجز الذي لا ينضب، وكذلك سنة نبيه محمد « ﷺ »، أفصح العرب .

وقد ساعَدَ كلّ ذلك علماء النحو، وعلى رأسِهم الخليل بن أحمد الفراهيدي « رحمه الله تعالى » على المضي شوطاً في الدراسات النحوية الناضجة التي كانت الأساس للدرسِ النحوي وجاءَ بعده تلميذه سيبويه « رحمه الله تعالى » الذي وضع كتابه "الكتاب".

وتضافرت جهودُ العلماءِ الذين جاؤوا بعدهم على مرِّ العصورِ دراسةً، وتأليفاً، وشروحاً على مؤلفاتٍ، وحواشياً، وغيرها؛ كان لكلٍّ ذلك دوره في تقعيدِ الدرس النحوي والحفاظِ عليهِ.

ومن بين أبرز هؤلاء العلماء العلاّمة المحقق، فخر العربية، أفضل من صَنَّفَ من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعدِ العربيةِ والتطبيقِ عليها، جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي « المتوفى سنة ٧٦١هـ » « رحمه الله تعالى »، الذي قال فيهِ ابن خلدون « رحمه الله تعالى »: « مازلنا ونحن بالمغربِ نسمعُ أَنَّهُ ظَهَرَ بمصر عالمٌ بالعربيةِ يقالُ له ابن هشام أنحى من سيبويه ».

ولابن هشام الأنصاري « رحمه الله تعالى » العديد من المؤلّفاتِ والكتبِ لاسيما ما يهتمُ منها بعلمِ النحو . وقد ذكرتها عند ترجمته « رحمه الله تعالى » في دراستي للجزءِ الأوّلِ من هذا المخطوط . ومنها: كتاب "قطر الندى، وبل الصدى" وقد شرحه « رحمه الله تعالى » شرحاً أسماه "شرح قطر الندى، وبل الصدى"، وهو شرحٌ مهمٌ ومفيدٌ.

ولسنا نكتمُ أَنَّهُ كانَ أكثرُ إفادة لأهلِ عصرِهِ منهُ لنا اليومَ، فقد كانوا أصبرُ على العلمِ منّا، فما كان يَعيبُ كتاب "شرح القطر" وأمثاله عندهم أنَّهُ طويلُ النفسِ، ولا أنَّهُ كثيرُ الاستطرادِ، ولا أنَّهُ معقدُ الجملةِ أحياناً، ولا أنَّهُ يكثرُ من ذكرِ الاختلافات والإطالةِ في الردِّ عليها، ولا أنَّهُ يستشهدُ بالشواهدِ الشعريةِ التي لا يخلو أكثرُها من غموضٍ في المعنى وعسرٍ في الإعرابِ.

وهو . كما معروف . كتابٌ نحوي يدرسُهُ الطلبة في المراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ الخاصة بالدرسِ النحوي.

إلاّ أَنَّ الشيخ عبد الكريم الدبَّان « المتوفى سنة ١٩٩٣هـ » « رحمه الله تعالى »، وَجَدَ خلالَ سنوات تدريسه للّغةِ العربيةِ، ولكتابِ "شرح قطر الندى، وبل الصدى"، أَنَّ طلابَ المراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ . فيما يخص الدرسِ النحوي . يجدون فيهِ صعوبة من جراءِ الإكثار من ذِكرِ الاختلافات والإطالةِ في الردِّ عليها، وكذلك ما يتعلّق بالاستشهادِ بالشواهدِ الشعريةِ التي لا يخلو أكثرها من غموضٍ

في المعنى وعسرٍ في الإعرابِ.

فوضَعَ « رحمه الله تعالى » شرحَهُ أو توضيحَهُ على هذا الكتاب "شرح قطر الندى، وبل الصدى"، وأسماه: "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، الذي نحن بصددِ دراستِهِ وتحقيقِهِ.

وقد جاءَ كتاب "التوضيح"، كما قال مؤلِّفه « رحمه الله تعالى » في مقدمتِهِ، تلبية لطلبِ تلاميذه، ولِما رآه « رحمه الله تعالى » من الفائدةِ في الطريقةِ والمنهجِ الّذين كان يتَّبِعُهُما في تدريسِهِ للمادةِ.

فجاءَ كما أراده « رحمه الله تعالى » واضحاً ميسراً، بعبارةٍ سهلةٍ، واستشهد لمسائلِهِ بأمثلةٍ واضحةٍ، يسهلُ معها الإفادة منه.

وتوخى « رحمه الله تعالى » أنْ تكون الطريقة التي وضعَ عليها الكتاب نافعة. وهي كذلك ـ إنْ شاء الله ـ فإنّا نرى أَنَّهُ شرحٌ وتوضيحٌ مهمٌ ذو فائدةٍ كبيرةٍ ولا سيما للمراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ فيما يخص الدرسِ النحوي، وقد ذاع صيتُ هذا الكتاب وانتشر بين أوساط الطلبة والمتعلمين كثيراً، وقد دُرِّسَ في المدارسِ الدينيةِ، ولاسيما أَنَّ مؤلِّفَه « رحمه الله تعالى » من أكابرِ علماءِ العراقِ. والكتابُ سهلُ التناولِ والفهمِ لمادتِهِ، لما يمتازُ بهِ، بما ذكرنا آنفاً.

أمّا دراستي لهذا الكتاب المخطوط "التوضيح"، فانقسمت على قسمين، كالآتي:

القسم الأوّل:

الذي كان ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في اللّغةِ العربيةِ وآدابها، مقدّماً إلى مجلسِ كليةِ العلومِ الإسلاميةِ بجامعة بغداد، وذلك في عام « ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م »، وكان بإشراف الأستاذة الدكتورة بهيجة باقر الحسني « رحمها الله تعالى »، وكان عملي في هذا القسم من المخطوطِ هو الدراسة والشرح والتحقيق، ويقع في بابين، كالآتي:

المقدمة.

الباب الأول: ويشمل ثلاثة فصولٍ، وهي:

الفصل الأول: دراسة عن ابن هشام الأنصاري « رحمه الله تعالى »، النحوي « المتوفى سنة ٧٦١هـ » صاحب كتاب "قطر الندى، وبل الصدى"، و"شرحه".

الفصل الثاني: دراسة عن المؤلِّف الشيخ عبد الكريم الدبَّان « المتوفى سنة ١٩٩٣م »، صاحب كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، ويتضمن:

المبحث الأول: حياة الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » الشخصية.

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: ولادته، ونشأته، وحياته الخاصة، والوظائف التي شغلها.

المطلب الثالث: وفاته.

المبحث الثاني: حياته العلمية والروحية.

المطلب الأول: علومه ومنهجه.

المطلب الثاني: زهده وورعه.

المطلب الثالث: مؤلّفاته.

المطلب الرابع: مكانته بين العلماء.

المطلب الخامس: جهوده في الإصلاح.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلامذته.

الفصل الثالث: وهو دراسة عن كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى" للشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى ».

المبحث الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلّفهِ.

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: صحة نسبته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المبحث الثالث: منهج الشيخ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى » في كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، وشواهد الكتاب.

المطلب الأول: منهج الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المطلب الثاني: شواهد كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المبحث الرابع: ويتضمن:

المطلب الأول: وصف النسخ المخطوطة لكتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المطلب الثاني: منهج التحقيق.

المطلب الثالث: نسخ مصورة من كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

الباب الثاني: ويتضمن نص القسم الأوّل المحقق والمشروح من كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى" للشيخ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى »، ويتضمن:

١. مقدمة المؤلِّف.

٢. الكلمة والكلام.

٣. علامات الاسم.

٤. علامات الفعل.

٥. علامات الحرف.

٦. المعرب والمبنيّ.

٧. الأسماء المبنيّة.

٨. الأفعال المبنيّة.

٩. علامات الإعراب.

١٠. الأسماء الخمسة.

١١. المثنى.

١٢. جمع المذكر السالم.

١٣. جمع المؤنث السالم.

١٤. الممنوع من الصرف.

١٥. الأفعال الخمسة.

١٦. المضارع المعتل الآخر.

١٧. الإعراب التقديري.

١٨. نواصب المضارع.

١٩. جوازم المضارع.

٢٠. النكرة والمعرفة.

٢١. الضمير.

٢٢. العلم.

٢٣. اسم الإشارة.

٢٤. الاسم الموصول.

٢٥. المعرف بـ « أل ».

٢٦. المعرف بالإضافة.

٢٧. المبتدأ والخبر.

٢٨. باب النواسخ.

٢٩. كان وأخواتها.

٣٠. إنَّ وأخواتها.

٣١. لا النافية للجنس.

٣٢. ظنّ وأخواتها.

٣٣. الفاعل.

٣٤. نعم وبئس.

٣٥. النائب عن الفاعل.

٣٦. الاشتغال.

٣٧. التنازع.

فضلاً عن الخاتمة ومجموعة الفهارس اللاّزمة للبحثِ.

هذا ما يخص الهيكل العام الذي قامَ عليه عملي في القسمِ الأوّل من هذا الكتاب المخطوط "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

أمّا عملي في القسمِ الثاني من مخطوط "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، فهو كالآتي:

القسم الثاني:

عملتُ لتحقيقِ القسم الثاني وشرحهِ من المخطوطِ كاملاً، وقسمتهُ على عدّةِ أجزاءٍ، كالآتي:

الجزء الأوّل:

هو الجزء الأوّل من القسمِ الثاني يتناولُ موضوعَ المفاعيلِ، وهي:

١. المفعول بهِ.

٢. المفعول المطلق.

٣. المفعول له.

٤. المفعول فيهِ « الظرف ».

٥. المفعول معه.

وهو موضوع البحث الذي قدّمته للنشرِ في مجلةِ جامعةِ الأنبارِ للعلومِ الإسلاميةِ.

الجزء الثاني:

هو الجزء الثاني من القسمِ الثاني وهو موضوع بحثي المتواضع المُقدّم بين أيديكم، ويتناول الموضوعات الآتية:

١. المُنادى.

٢. الحال.

٣. التمييز.

٤. الاستثناء.

وقد قدّمتُ لهُ وختمته بخاتمةٍ ومجموعةِ الفهارس اللّازمة.

وأرجو من العلي القدير أنْ يوفقني في مسعاي، لإخراجِ هذا الكتاب كما أراد مؤلّفه « رحمه الله تعالى » أنْ يكون عليه، ولتحقيقِ الهدف الذي وضِعَ من أجلِهِ هذا الكتاب.

وأرجو من العلي القدير أنْ ينفعَ بهِ كما نفعَ بأصلِهِ، أمسِ واليومَ.

هذا وأرجو الإفادة، ولمن أراد ...

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الباحث

المنادى[1]

المنادى من منصوبات الأسماء[2]؛ قِسْمٌ مِنْهُ مُعْرَبٌ يظهرُ فيهِ النصب[3]، وقِسْمٌ مَبْنِي في محلِ نصبٍ[4].

« المنادى المعرب »: ثلاثةُ أنواعٍ[5]، وهي:

١. المُضاف[6]، مثل : « يَا عَبدَ اللهِ »؛ و« يَا صَاحِبَ العِلمِ »؛ ومنهُ قوله: « يَا خَلِيلَيَّ »، فهو منصوبٌ بـ « الياءِ » لأنَّهُ مُثنى، و« ياء المتكلِّم » مضافٌ إليهِ؛ ومنه في القرآنِ الكريمِ: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾[7]، فـ « صَاحِبَي »: منصوبٌ بـ « الياءِ »[8]، و« السِّجْنِ »: مضافٌ إليهِ.

٢. الشبيه بالمُضافِ[9]: وهو ما اتصل بهِ شيءٌ من تمامِ معناه[10][11]، وهذا الشيء إمّا مَرفوع بالمُنادى[12]، مثل : « يا جميلاً وجهُهُ »؛ و« يا محموداً فعلُه »، فما بعد المنادى في المثالِ الأوّلِ فاعلٌ للصفةِ المُشبَّهةِ، وفي المثالِ الثاني نائب فاعل لاسم المفعول. وإمّا منصوبٌ بالمُنادى[13]، مثل: « يا طالعاً جبلاً »، فما بعد المُنادى مفعولٌ بهِ لاسم الفاعل. وإمّا جار ومجرور متعلِّق بالمُنادى[14]، مثل: « يا رفيقاً بالعبادِ »[15].

٣. النكرة غير المقصودة[16]: كقول الأعمى: « يَا رَجُلاً خُذْ بيدي ».

« المنادى المَبنِيّ »: وهو نوعان[17]، هما:

١. المُفرد[18] العلم[19]: والمقصود بهِ ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بهِ ولا نكرة غير مقصودة[20]. وبناؤهُ على ما يُرفع بهِ لو كان مُعرباً[21][22]، تقولُ: « يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون »، فالأوّل مبنيّ على « الضمِ »، والثاني مبنيّ على « الألف »، والثالث مبنيّ على « الواو »؛ لأنّها تُرفع بذلك[23].

٢. النكرة المقصودة[24]: وهي المُعيّنة، كقولك تنادي رجلاً معيناً[25]: « يَا رجلاً »، قال تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ ﴾[26][27].

المُنادى المُضاف إلى ياءِ المُتكلِّم[28]:

هو مُعربٌ لأنَّهُ مضافٌ[29]، فهو منصوبٌ بفتحةٍ[30] مُقدَّرةٍ على ما قبل ياء

المُـتكلِّم، والياء مضاف إليهِ[٣١]، مثل: « يا صديقي »، ويجوز فيهِ لغاتٌ أفصحها[٣٢]:

١. إثباتُ الياء ساكنةً[٣٣]، قال تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾[٣٤].

٢. حذف الياء وإبقاء ما قبلها مكسوراً[٣٥]، قال تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾[٣٦].

٣. إثبات الياء مع فتحها[٣٧]، قال تعالى: ﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾[٣٨].

٤. قلب الكسرة التي قبل الياء فتحةً فتنقلب الياء ألِفاً[٣٩]، وفي القرآن الكريم: ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[٤٠][٤١].

المُنادى إذا كان « أباً »، أو« أماً » وهما مضافان إلى « ياءِ المُتكلِّم » جاز فيهما لغات[٤٢] أفصحها[٤٣]:

١. « يا أبي »، و« يا أمي »، بإثباتِ الياء ساكنة أو مفتوحة[٤٤].

٢. « يا أبتِ »، « يا أُمّتِ »، بقلبِ الياء تاء مكسورة[٤٥]، قال تعالى على لسانِ إسماعيل « عليه السلام »: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ ﴾[٤٦].

وإذا كان المُنادى مضافاً إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ لم يجزْ فيهِ إلّا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة[٤٧]، تقول: « يا قارئَ كتابِيَ أو كتابِيْ ».

إلّا إذا كان « ابن أُم »، أو« ابن عم » فيجوز فيهما إثبات الياء[٤٨][٤٩][٥٠]، فتقول: « يا ابنَ أُمي، ويا ابنَ عمي ».

كما يجوز حذف الياء مع فتح الميم[٥١] أو كسرها[٥٢][٥٣]، قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي ﴾[٥٤]؛ وقال: ﴿ قَالَ ٱبۡنَ أُمِّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي ﴾[٥٥]، وقد قرأَ السبعةُ بفتحِ الميم وكسرِها[٥٦].

توابع المُنادى:

سيأتي بحث التوابع وانّها: « النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق ».

فإذا كان المُنادى مبنيّاً وكان تابعُه نعتاً أو توكيداً أو عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسقٍ مقترناً بـ « أل »[٥٧]، جازَ في ذلك التابع الرفعُ تبعاً للفظِ المُنادى[٥٨]؛ والنصبُ تبعاً لمحلِهِ[٥٩]. تقول في النعت: « يا زيدُ الظريفُ، أو الظريفَ »، وفي التوكيد: « يا تميمُ أجمعُون، أو أجمعِين »، وفي عطف البيان: « يا سعيدُ كرزٌ، أو كرزاً »، وفي عطف النسق: « يا زيدُ والضحاكُ، أو والضحاكَ »[٦٠][٦١].

وكذلك حكم التابع المُضاف المقترن بـ « أل »[٦٢]، تقول: « يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، أو الحسنَ الوجهِ »[٦٣][٦٤].

أمّا إذا كان التابعُ بدلاً[٦٥]، أو عطفَ نسقٍ[٦٦] بدون « أل » فإنّهما يُعطَيانِ حكم ما يستحقه المُنادى[٦٧]، لأنّهما كالمُنادى المُستقل[٦٨]، تقول: « يا سعيدُ كرزُ »[٦٩]، و« يا سعيدُ وخالدُ »[٧٠]، و« يا سعيدُ أبَا عبدِ الله »[٧١]، و« يا سعيدُ وأبَا عبدِ الله »[٧٢][٧٣].

وإذا كان التابع نعتاً لـ « أيٍّ » التي تَرِد للنداءِ، وجب فيهِ الرفعُ تبعاً للّفظِ[٧٤][٧٥]، تقول: « يا أيُّها الرجلُ »[٧٦]، [و][٧٧] « يا أيُّها المؤمنون »، و« يا أيَّتها المسلمةُ »، و« يا أيَّتها المسلماتُ ».

تكرار لفظ المُنادى:

إذا تكررَ لفظُ المُنادى المفرد وكان الثاني مضافاً، مثل: « يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ »[٧٨][٧٩]، جاز في الأوّل الضم والنصب[٨٠][٨١].

أمّا « الضم » فمبنيّ على أنّه منادى مفرد، ويكون الثاني منصوباً على أنّه بدل أو عطف بيان[٨٢]؛ وأمّا « النصب » فعلى أنّهُ مضاف إلى مضافٍ إليهِ محذوفٍ دلَّ عليهِ ما بعده[٨٣]، والتقدير: « يَا زيدَ اليعملاتِ يَا زيدَ اليعملاتِ »[٨٤][٨٥].

الترخيم[٨٦][٨٧]

يجوز ترخيم المُنادى بحذفِ حرفٍ أو حرفين[٨٨] من آخرهِ تخفيفاً[٨٩]. أمّا المختوم بـ « التاءِ » فيجوز ترخيمه إذا كان معيّناً[٩٠]، تقول في ترخيمِ « طلحة، وثُبة »[٩١]: « يا طلحَ، ويا ثُبَ »[٩٢]. وأمّا ما لم يُختم بـ « التاءِ » فيشترط لترخيمهِ ثلاثة شروط[٩٣]:

١. العلمية[٩٤].

٢. البناء على الضمِ[٩٥].

٣. .الزيادة على ثلاثةِ أحرفٍ[٩٦].

تقول في ترخيمِ: « جعفر، وحارث »: « يَا جَعْف، ويَا حَارِ »[٩٧]. ولا يجوز ترخيم مثل: « إنسان »[٩٨]، لفقدِ الشرط الأوّل[٩٩]؛ ولا مثل: « عبد الله »، لفقدِ الشرط الثاني[١٠٠]؛ ولا مثل: « عمر »، لفقدِ الشرط الثالث[١٠١].

والمحذوف للترخيم إمّا حرف واحد[١٠٢]، كما في الأمثلةِ المتقدّمةِ؛ وإمّا حرفان، وذلك فيما إذا توفرت فيهِ أربعة شروط[١٠٣]:

١. أن يكون ما قبل الأخير زائداً[١٠٤].

٢. ومعتلاً[١٠٥].

٣. وساكناً[١٠٦].

٤. أن يكون ما قبله ثلاثة أحرف فأكثر[١٠٧].

تقول في: « سلمان، ومنصور، ومسكين »[١٠٨]: « يَا سلمُ، ويَا منصُ، ويَا مسكُ »[١٠٩]، لتوفر الشروط في هذهِ الأسماء.

ولا يحذف إلّا حرف واحد من: « مختار »[١١٠][١١١]، لفقدِ الشرط الأوّل[١١٢]، ومن: « دلاص »[١١٣] « علماً »[١١٤] لفقدِ الشرط الثاني[١١٥]؛ ومن: « مُنَوَّر »[١١٦]، لفقدِ الشرط الثالث[١١٧] ؛ ومن: « سعيد »، لفقدِ الشرط الرابع[١١٨].

أمّا ما كان مركباً تركيباً مزجياً فتحذف منه الكلمة الثانية عند الترخيم[١١٩]، تقول في: « مَعْدِي كَرِب »، و« حضرموت »: « يَا معديٌّ »، و« يَا حضرٌ »[١٢٠].

والاسم المرخم فيهِ لغتان:

أحدهما: قطعُ النظرِ عن المحذوفِ فتبنى الكلمة على الضمِ، تقول في ترخيمِ « جعفرَ »: « يَا جعفُ »[١٢١]، وتسمى هذهِ لغة من لا ينتظر[١٢٢].

الثانية: إبقاء الحرف على ما كان عليهِ، تقول في ترخيمِ « جعفر »: « يَا جعفَ »[١٢٣]، وتسمى هذهِ لغة من ينتظر[١٢٤].

الاستغاثة

من أقسامِ المنادى المُستغاثُ بهِ[١٢٥]. وهو كلُّ اسمٍ نُوديَ ليخلِّص من شدةٍ أو يعين على دفعِ مَشَقَّةٍ[١٢٦]. ولا يُستعملُ في الاستغاثةِ من حروفِ[١٢٧] النداءِ إلّا « يَا » خاصةً[١٢٨]. والمُستغاثُ بهِ ثلاثة استعمالاتٍ:

الأوّل:

استعماله مجروراً بـ « لامٍ مفتوحةٍ »[١٢٩][١٣٠]؛ والمُستغاثُ لأجلِهِ مجروراً بـ « لامٍ مكسورةٍ »[١٣١]، تقول: « يا للهِ لِلمظلومين »، أي: « أدعوك لأجلهم »[١٣٢].

الثاني:

أن لا تدخل عليهِ اللّام ولكن تَلحَقُ آخرَهُ ألفٌ[١٣٣]، تقول: « يَا عمرَا للبائسين »، وهو مبنيٌ على ضمةٍ مقدّرةٍ على آخرِهِ منع من ظهورِها الفتحة الظاهرة بسببِ الألف التي بعدها[١٣٤].

الثالث:

أن لا تدخل عليهِ اللّام ولا تلحقه الألف[١٣٥]، وحكمه حينئذٍ كالمنادى[١٣٦]، تقول: « يَا زيدُ للفقراءِ »[١٣٧]، و« يَا عبدَ اللهِ لِلمساكين »[١٣٨].

وإذا عطفنا على المُستغاثِ بهِ مُستغاثاً بهِ آخَرَ، فإن أعدنا: « يَا » فتحنا لام المعطوف أيضاً[١٣٩]، تقول: « يَا لَزيدٍ ويَا لخالدٍ للضعفاءِ »؛ وإن لم نُعِدْ: « يَا » كسرنا لام المعطوف[١٤٠]، تقول: « يَا لَزيدٍ ولِخالدٍ لِلضعفاءِ ».

الندبة

هي من أقسامِ المُنادى، والمندوبُ هو المُنادى المُتفجَّع عليهِ أو المُتوجَّع منه[١٤١].

فالأوّل:

كقولك في رثاءِ شخصٍ اسمه زيد: « وازيدُ »، أو« وازيدا »، أو« وازيداه ».

والثاني:

كقولك متوجعاً من ألمٍ في رأسِك: « وارأسُ »، أو« وارأسا »، أو« وارأساه ».

ولا يستعملُ في الندبةِ من حروفِ النداءِ إلّا « وا » وهي الغالبة[١٤٢]، وقد تستعمل: « يَا » إذا لم يلتبس بالنداءِ المجردِ[١٤٣].

وحكمُ المندوب حكم المُنادى[١٤٤]، تقول: « وازيدُ » بالضمِ[١٤٥]، و« واعبدَ الله » بالنصبِ[١٤٦].

ويجوز أن تلحقَ آخرَ المندوب ألفٌ[١٤٧][١٤٨]، تقولُ: « واعمرَا، وارأسَا ». وهاءٌ عند الوقفِ[١٤٩][١٥٠] فتقول: « وَاعمراه، وَارأساه » وهذهِ الهاء هي هاء السكت[١٥١][١٥٢]، ويجوز ضمها تشبيهاً لها بالضميرِ[١٥٣]، ويجوز كسرها لالتقاء الساكنين[١٥٤].

وتقول في إعرابِ مثل: « وَاعمراه »: « وَا »: حرف نداء وندبة، « عمراه »: منادى مندوب مبني على ضمٍ مقدرٍ على آخرهِ منع من ظهورهِ اشتغال المحل بالفتحةِ المُناسبةِ لألفِ الندبة، والهاء للسكت.

الحال

الحال من الأسماءِ المنصوبةِ[١٥٥]، وهو[١٥٦] وصفٌ فضلةٌ يبيّنُ هيئةَ صاحبِهِ[١٥٧] عند وقوع الفعل[١٥٨][١٥٩][١٦٠].

والمُرادُ بالوصفِ المُشتقُّ[١٦١] كـ « اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة

المُشبهة »[١٦٢]، تقول: « جاءَ خالدٌ راكباً، وخرجَ زيدٌ مغموماً، وأقبل أخوك فَرِحاً »[١٦٣][١٦٤].

وما وردَ من الأحوالِ جامداً يجبُ تأويله بمشتقٍّ، مثل: « بعتُ القمحَ صاعاً بدرهم »، أي: « مُسَعَّراً بدرهم »[١٦٥].

والمرادُ بـ « الفضلةِ »: ما ليس عمدة[١٦٦]، أي: ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليهِ[١٦٧]. وليس المُراد بها ما يُستغنى عنه دائماً[١٦٨]، فقد يُستغنى عنها في مثلِ: « جاءَ زيدٌ راكباً »، وقد لا يُستغنى عنها[١٦٩] في مثلِ: « ما جاء زيدٌ إلّا راكباً ».

والحالُ في قولِك: « جاءَ الرجلُ راكباً »، يُبينُ هيئةَ الرجلِ عند مجيئِهِ، لذلك قالوا: أنَّ الحالَ يقعُ في جوابِ كيف[١٧٠].

ويشترط في الحالِ التنكير[١٧١] كالأمثلةِ السابقةِ. وما وردَ معرفةً يجبُ تأويله[١٧٢]، مثل: « اجتهد وحدَك »، أي: « منفرداً »[١٧٣]؛ ومثل: « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ »، أي: « مرتّبين »[١٧٤][١٧٥].

ويشترط في صاحبِ الحالِ أحدُ الأمورِ الآتية:

١. التعريف كـ « جاءَ خالدٌ ضاحكاً »[١٧٦][١٧٧].

٢. أو التخصيص بوصفٍ[١٧٨]، مثل: « جاءَ رجالٌ غُرباءُ مسرعين »؛ أو بإضافةٍ[١٧٩]، مثل: « حضرَ ذوُو فاقةٍ سائلين »، ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[١٨٠]، « سَوَآءً »: حال من أربعة لتخصصها بالإضافةِ[١٨١].

٣. أو التعميم[١٨٢]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾[١٨٣]، جملة: « لَهَا مُنذِرُونَ » في محلِ نصبٍ حال من: « قَرۡيَةٍ »، وهي عاملة لوقوعها في سياقِ النفي[١٨٤].

٤. أو التأخير، أي تأخير صاحب الحالِ عن الحالِ[١٨٥]، كما في قول الشاعر:

« لِميّةَ مُوحِشاً طللٌ »[١٨٦][١٨٧].

« مُوحِشاً »: حال من « طللٍ » وهو نكرة[١٨٨].

وقد جرى على ألسنةِ المعربين أنَّ الجملَ بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال[١٨٩]، تقول: « جاءَ رجلٌ يركضُ »، و« جاءَ زيدٌ يركضُ ». ففي المثالِ الأوّل الجملة من: « يركض » والفاعل المستتر في محلِ رفعٍ صفة لـ « رجل »؛ وهي في المثالِ الثاني في محلِ نصبٍ حال.

ويُشترطُ في الجملةِ التي تقع حالاً شروط، منها: أن تكون خبرية[١٩٠]؛ وأن يربطها بصاحبِها رابط[١٩١]، وهو « الضمير » في الجملةِ الفعلية[١٩٢] كالمثال السابق، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[١٩٣]. أمّا الجملة الاسمية فالرابط إمّا « الضمير » وحدهُ[١٩٤]، مثل: « جاءَ زيدٌ يَدُهُ على رأسِهِ »؛ أو« الواو » وحده[١٩٥]، مثل: « جاءَ زيدٌ والمطرُ نازلٌ »؛ أو« الواو والضمير » معاً[١٩٦]، مثل: « جاءَ زيدٌ وهو غضبان ».

التمييز[١٩٧]

التمييزُ من منصوبات الأسماءِ[١٩٨]، وهو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مفسِّرٌ للمبهمِ من الذوات أو النِسَب[١٩٩]. فهو اسمٌ، ولا يكون جملة أو شبه جملة[٢٠٠]؛ وهو فضلةٌ يصح الاستغناء عنه؛ وهو نكرةٌ فلا يكون معرفة؛ وهو جامدٌ فلا يكون مشتقاً؛ وهو مُفَسِّرٌ للمُبهَمِ من الذوات أو النِسَب.

فإذا قلت: « عندي صاعٌ »، فـ « صاعٌ »: اسمُ ذاتٍ مُبهمٌ يحتملُ أن يكون قمحاً أو شعيراً أو تمراً أو غيرها. فإذا قلت: « عندي صاعٌ تمراً »، زال ذلك الاحتمال. ولو قلت: « طاب زيدٌ »، أي: « طاب شيء في زيدٍ »، يحتمل أن يكون « لباساً »، أو« طعاماً »، أو« علماً »، أو« نفساً ». فإذا قلت: « طاب زيدٌ نفساً »، زال ذلك الاحتمال.

والتمييز يُخالفُ الحالَ في أنَّ التمييزَ جامدٌ والحالَ مشتقٌ[٢٠١][٢٠٢]، وأنَّ التمييزَ يفسرُ المُبهم من الذوات أو النِسَب وأنَّ الحالَ يُفسِر المُبهم من الهيئات[٢٠٣]. ويقول أكثرُ النحاةِ[٢٠٤]: أنَّ التمييزَ يوافقُ الحال في كونهِ اسماً

فضلة. ولكنّي أرى هذا الكلام ليس على إطلاقهِ، فالتمييز لا يكون إلّا اسماً، أمّا الحال فقد يكون اسماً وقد يكون جملة؛ وأنَّ التمييزَ فضلةٌ يصحُ الاستغناء عنه، أمّا الحال فقد يصح الاستغناء عنه وقد لا يصح[٢٠٥]. كما سبق بيانه في موضوعِ الحال[٢٠٦].

ويُعلمُ ممّا سبق أنَّ التمييزَ قسمان: مفسرٌ لمفردٍ، ومفسرٌ لِنسبةٍ[٢٠٧].

أمّا ما كان لتفسيرِ مفرد ، فيقع بعد[٢٠٨] ما يأتي:

الأوّل: المقادير[٢٠٩]. وهي المساحات[٢١٠]: كـ « جريب نخلاً »؛ والكيل[٢١١]: كـ « صاع قمحاً »؛ والوزن[٢١٢]: كـ « رطل سُكَّراً ».

الثاني: العدد[٢١٣][٢١٤]. والتمييز المنصوب بعد العدد هو ما يقع بعد « أحد عشر إلى تسعة وتسعين »[٢١٥][٢١٦]، كما قال تعالى: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[٢١٧]، وقوله: ﴿ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[٢١٨][٢١٩].

الثالث: ما دلَّ على مماثلةٍ[٢٢٠]، كما في قولهِ تعالى: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ ﴾[٢٢١].

الرابع: ما دلَّ على مُغايرةٍ[٢٢٢]، مثل: « إنَّ لنا غيرها إبلاً »[٢٢٣]. « غيرها »: اسمُ إنَّ منصوب، و« إبلاً »: تمييز.

وأمَّا ما كان لتفسيرِ نسبةٍ، فقد يكون محوَّلاً عن الفاعلِ[٢٢٤]، مثل: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٢٢٥]. الأصلُ: « اشتعلَ شيبُ الرأسِ »[٢٢٦]، فَجُعِلَ المُضاف تمييزاً والمُضاف إليهِ فاعلاً[٢٢٧]. وقد يكون محولاً عن المفعولِ[٢٢٨]، مثل: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٢٢٩]، الأصلُ: « فجرنا عيونَ الأرضِ »[٢٣٠]، فَجُعِلَ المُضاف تمييزاً والمُضاف إليهِ مفعولاً[٢٣١].

وقد يكون محولاً عن مضافٍ غيرهما[٢٣٢][٢٣٣][٢٣٤]، مثل: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾[٢٣٥]، الأصل: « مالي أكثرُ من مالِكَ »، فجعَلَ المُبتدأ تمييزاً.

وقد يقع كلٌّ من الحالِ والتمييزِ لا لبيانِ هيئةٍ ولا ذاتٍ ولا نسبةٍ، ويُسمى كلّ منهما: « مؤكّداً »[٢٣٦]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[٢٣٧]، وقوله: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[٢٣٨].

ويذكرُ كثيرٌ من النحاة أنَّ من تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية[٢٣٩][٢٤٠]، فإنَّهُ منصوبٌ[٢٤١][٢٤٢]، مثل: « كم كتاباً اشتريتَ؟ »، فـ « كم »: في محلِ نصبٍ مفعول بهِ مقدّم للفعلِ « اشتريت »، و« كتاباً »: تمييزٌ. ويجوز جر تمييزها إذا دخل عليها حرف جرّ[٢٤٣]، مثل: « بكم درهمٍ اشتريتَ كتابَك »، و« درهمٍ »: مجرور بـ « من » محذوفة[٢٤٤]، والتقدير: « بكم من درهمٍ »[٢٤٥]. وتقولُ: « كم كتاباً عندَكَ؟ »، « كم »: مبتدأ مبني على السكونِ في محلِ رفع، « كتاباً »: تمييز، « عندك » شبه جملة في محلِ رفعٍ خبر.

الاستثناء

الاستثناء بـ « إلّا » أو إحدى أخواتها، هو: إخراجُ ما كان داخلاً لولا الاستثناء[٢٤٦].

وأدوات الاستثناء: « إلّا، وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا »[٢٤٧].

و« إلّا » هي الأصل في الاستثناء، وهي حرفٌ[٢٤٨]؛ أمّا « غير، وسوى » فهما اسمان[٢٤٩]؛ وأما « خلا، وعدا » فإن سبقتهما « ما » فهما من الأفعالِ الماضية[٢٥٠]، وإن لم تسبقهما « ما » فقد تكونان من الأفعالِ وقد تكونان من حروفِ الجرّ[٢٥١]؛ وكذلك « حاشا » بدون « ما »[٢٥٢].

والكلامُ الذي يشتملُ على الاستثناءِ إمّا « تام » وهو ما كان المُستثنى منه مذكوراً فيهِ[٢٥٣]. وإمّا « ناقص » وهو بخلافِ التام[٢٥٤]. وإمّا « موجب » وهو ما لم يكن مسبوقاً بنفي أو نهي أو استفهام إنكاري « لأنَّ الاستفهام الإنكاري بمعنى النفي »[٢٥٥]. وإمّا « غير موجب » وهو بخلافِهِ[٢٥٦].

والبحث في حكم المُستثنى يتضمن:

١. الاستثناء بـ « إلّا ».

٢. الاستثناء بـ « غير، وسوى ».

٣. الاستثناء بـ « خلا، وعدا، وحاشا ».

وفيما يلي تفصيل ذلك:

للاستثناء بـ « إلّا » ثلاث حالات، وهي:

١. يجبُ نصب[٢٥٧] المُستثنى إذا كان الكلامُ تاماً موجباً[٢٥٨]، سواء كان الاستثناء « متصلاً »[٢٥٩]: وهو ما كان المُستثنى فيهِ بعضاً من المُستثنى منه[٢٦٠]، تقول: « قامَ القومُ إلّا زيداً ». ومنه قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾[٢٦١]. أم كان « مُنقطعاً »[٢٦٢]: وهو ما لم يكن المُستثنى بعضاً من المُستثنى منه[٢٦٣]، مثل: « قامَ القومُ إلّا بعيراً »، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٧٣ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[٢٦٤][٢٦٥].

٢. يجوز نصب المُستثنى[٢٦٦] أو إتباعُهُ للمُستثنى منه على أنّهُ بدل بعض من كلٍّ[٢٦٧]، وذلك إذا كان الكلامُ تاماً غير موجب[٢٦٨]، مثل: « ما جاء القومُ إلّا عليّاً أو عليٌّ » « في النفي »؛ ومثل: « لا يَقُمْ أحدٌ إلّا زيداً أو زيدٌ » « في النهي »؛ ومثل: « هل قام أحدٌ إلّا زيدٌ أو زيداً » « في الاستفهام »، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[٢٦٩]، قرأهُ بعضُهم بالرفعِ وبعضُهم بالنصبِ[٢٧٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[٢٧١]، قرأهُ بعضُهم بالرفعِ وبعضهم بالنصبِ[٢٧٢][٢٧٣].

٣. إذا كان الكلامُ ناقصاً[٢٧٤] وغير موجب[٢٧٥] وهو ما يسمى بالاستثناءِ المفرغ[٢٧٦][٢٧٧] وجبَ أن يُعرب المُستثنى كما لو لم يكن فيهِ استثناء[٢٧٨]، أي: أنّه يكمل النقص. تقول: « ما جاء إلّا زيدٌ »، فـ « زيدٌ » فاعل، كأنّك قلت: « جاءَ زيدٌ وحدَه ». وتقول: « ما رأيت إلّا زيداً »، فما بعد « إلّا » مفعول بهِ. تقول: « ما أنت إلّا تاجرٌ »، فما بعد « إلّا » خبرٌ للمبتدأ، قال تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ

[279][280]، و« إلّا » في ذلك أداة حصر مُلغاة[281].

وإذا تقدّم المُستثنى على المُستثنى منه سواء كان الكلامُ موجباً أم لا، وجبَ نصبُ المُستثنى[282]، تقول: « قامَ إلّا زيداً القومُ »، و« ما قام إلّا زيداً القومُ »[283]، و« ما لي إلّا أخاكَ صاحبُ ». فـ « القوم »: فاعل؛ و« صاحبُ » مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور « لي ».

الاستثناء بـ « غير، وسوى »[284]:

حكم « غير، وسوى » حكم الاسم الواقع بعد « إلّا »[285]. وما بعدهما مجرورٌ بالإضافةِ دائماً[286]. تقول في الاستثناء التام الموجب: « قامَ القومُ غيرَ زيدٍ »[287]، بنصبِ « غير » على الاستثناء[288]، و« زيدٍ » مضاف إليهِ؛ وكذلك إذا قلت: « قامَ القومُ سوى زيدٍ »[289]، فـ « سوى » منصوب بفتحةٍ مقدّرةٍ على أنّهُ مستثنى، و« زيدٍ » مضاف إليهِ.

وتقول في الاستثناء التام غير المُوجب: « مَا قامَ القومُ غيرُ زيدٍ »، أو« غيرَ زيدٍ »[290][291].

وتقول في الاستثناءِ الناقص[292] غير الموجب[293]: « ما قامَ غيرُ زيدٍ »، برفعِ « غير » على أنَّهُ فاعل[294][295]. وهكذا تقول في ((سوى))[296].

الاستثناء بـ « خلا، وعدا، وحاشا »:

أمّا « خلا، وعدا »: فإنْ سبقتهما « ما » المصدرية[297][298] فهما فعلان فاعلهما مستتر[299] وما بعدهما مفعول بهِ[300]، تقول: « قامَ القومُ ما خلا زيداً، أو ما عدا زيداً »[301]. وإنْ لم تسبقهما « ما » جاز أن تكونا فعلين كما لو سبقتهما « ما »[302]، وجاز أن تكونا حرفي جرٍّ وما بعدهما مجرورٌ بهما[303].

وأمّا « حاشا » فلا تسبقها « ما »[304]، وهي إمّا فعلٌ فاعلهُ مُستترٌ[305]، أو حرفُ جرٍ وما بعدها مجرورٌ بها[306][307].

الخاتمة

الحمدُ للهِ البديع صنعه، الحكيم وضعه، الواهب من شاء ما شاء من نعمه المفيض على من اصطفاهم من عباده وابل فضله وكرمه، نشكره هدانا بفضلهِ الصراط المستقيم صراط الذين حازوا أفضل العلمِ والتعليم، ونصلي ونسلم على أبِ إبراهيم المبعوث بملةِ أبيهِ إبراهيم، سيدنا محمد ولي المقام الأسمى، الذي أنزل في محكم كتابه: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾ « سورة طه:الآية: « ١١٤ » »، وعلى آلهِ وأصحابهِ وأتباعهِ، الذين اجتمعت قلوبهم وقوالبهم على حبهِ واتباعهِ.

وبعد ...

فلاعجب أن يَلقى هذا الكتاب "توضح قطر الندى، وبل الصدى" للعلاّمة الشيخ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى » الإنتشار والذيوع بين أوساط الطلبة، ولاسيما طلبة المدارس الدينية، والأساتذة والمعلمين والمهتمين بالدرسِ النحوي لما يتمتعُ بهِ هذا الكتاب عن أصلِهِ "شرح قطر الندى، وبل الصدى" لابن هشام الأنصاري « رحمه الله تعالى ».

فقد جاءَ الكتابُ "التوضيح"، وكما أرادَ مؤلِّفه الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى »، بإسلوبٍ واضحٍ وعبارةٍ سهلةٍ ولغةٍ بسيطةٍ. مما يسهلُ مع ذلك الإفادة لمتناولِهِ وقارئِهِ. وجاءَ ـ كذلك ـ خالياً من التعقيدِ والغموضِ الذي جاءَ في بعضِ مسائلِ وشواهدِ كتاب "الشرح" لابن هشام « رحمه الله تعالى »، وابتعد الشيخُ الدبَّان « رحمه الله تعالى » فيهِ عن الإكثارِ من ذكرِ الخلافات النحوية والإطالةِ في الردِّ عليها، إلاّ أنّ كتاب "التوضيح" لم يعدمها.

فضلاً عن أنّ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » ذكرَ في كتابِهِ "التوضيح" خلاصة الراجح والمعتمد لدى علماء النحو.

وجاء كتاب "التوضيح" شرحاً وتوضيحاً لكتاب "الشرح" لابن هشام « رحمه الله تعالى » في بعضِ المواضعِ، واختصاراً في مواضعٍ أُخرى.

أمّا عملنا على كتابِ "التوضيح"، فلم نكتفِ بمجردِ الدراسةِ والتحقيقِ، وإنّما كان عملنا بالإضافةِ إلى ذلك عملاً موازناً بين كتاب الشيخ الدبَّان « رحمه الله

تعالى » وأصله "الشرح" لابن هشام « رحمه الله تعالى ». وكنت حريصاً على إيراد ما زاده ابن هشام « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ "الشرح" على كتابِ الشيخِ "التوضيح" إلّا ما تجاوزه الشيخ « رحمه الله تعالى » من عدمِ ذكرِ بعض الشوهد الشعرية والإختلافات النحوية والإطالة في الردِّ عليها. وتوسعتُ في عملي على هذا الكتاب، فذكرتُ الكثيرَ من التوضيحات والإضافات والفوائد والملاحظات، والعديد من الأمثلةِ في العديدِ من المسائلِ والموضوعات النحوية، والأقوال والشروحات للعديدِ من العلماءِ الأجلاءِ في العديدِ من المسائلِ. فقد أردتُ أن يكون هذا الكتاب عدّة للعالمِ والمتعلمِ، للمُتعلمِ من خلالِ متنهِ، وللعالمِ من خلالِ متنهِ وهامشهِ.

وفي ختامِ هذا البحث المتواضع، أرجو أن أكون قد وفقتُ فيهِ، وأرجو من العلي القدير أن ينفعَ بهِ، كما نفعَ بأصليه من قبل. ويدخر . سبحانه وتعالى . فضله للشيخين ابن هشام الأنصاري، وللشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمهما الله تعالى » ولي في خزائنِ رحمتهِ وفضلهِ وبركتهِ.

وحسبنا قول النبي (ﷺ): « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاثٍ صدقة جارية أو علم ينتفع بهِ، أو ولد صالح يدعو له »[٣٠٨].

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الباحث

الهوامش

(١) وهو من منصوبات الأسماء، ذكرهُ بعضُ العلماء في بابِ المفعول بهِ، ومنهم ابن هشام « رحمه الله تعالى » في كتابيهِ: "شرح قطر الندى، وبل الصدى"؛ و"شرح شذور الذهب"، قال: « ومن المفعولِ بهِ المنادى؛ وذلك لأنَّ قولك: « يا عَبْدَ الله »، أصلُهُ: « أدعُو عَبْدَ الله »، فحذف الفعل، وأُنيب « يا » عنه ». شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ٢٠٦.

وأفردهُ بعضُ العلماءِ فذكروه منفصلاً عن المفعولِ بهِ كابن مالك « رحمه الله تعالى » في: "ألفيتِهِ" وتابَعهُ ابن عقيل « رحمه الله تعالى » في: "شرحه" عليها. ينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٥.

وتابع ابنُ هشام ابنَ مالك « رحمهما الله تعالى » في كتابِهِ: "أوضح المسالك". ينظر: أوضح المسالك: ٢٠٧.

وتابع السيوطي ابنَ مالك « رحمهما الله تعالى » في: "البهجة المرضية". ينظر: البهجة المرضية: ١٣٨.

وإنَّما أفردَهُ الشيخُ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى » بالذكرِ منفصلاً عن المفعولِ بهِ، قال: « وقد أَدْرَجَ صاحب "القطر" ـ أراد: ابن هشام « رحمه الله تعالى » ـ بحث المُنادى في المفعولِ بهِ، لأنَّ « يا » في قولك: « يَا عَبْدَ الله »، بمعنى: « أدعو ». لكني رأيتُ أن أُفرِدَ للمنادى باباً خاصاً، كما فَعَلَ كثيرٌ من النحاةِ، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى فإنَّ بحثَ المُنادى طويلٌ جداً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ».

(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ٢٠٦.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨ ـ ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٩.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٩.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٩؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٩؛ شرح الوافية: ١٩٢؛ الكتاب، ٢: ١٨٢.

(٧) سورة يوسف، من الآيتين: « ٣٩، و٤١ ».

(٨) أراد: منصوبٌ وعلامة نصبه الياء.

(٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٩؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٩؛ شرح الوافية: ١٩٢.

(١٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٩.

(١١) جاء في هامشِ الأصل: « تقدَّم بيان ذلك في بحثِ لا النافية للجنس ».

(١٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩.

(١٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩.

(١٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩.

(١٥) وزاد ابن هشام « رحمه الله تعالى » موضعاً رابعاً للشبيهِ بالمُضافِ، بقولِهِ: « أو معطوفاً عليهِ قبل النداء، كقولك: « يَا ثَلاثَةً وثَلاثينَ »، في رجلٍ سَمّيتَهُ بذلك ». ولم يذكر الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » ذلك. شرح قطر الندى: ٢٠٣. وينظر: أوضح المسالك: ٢٠٩؛ البهجة المرضية: ١٣٩.

(١٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٣؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٩؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٩؛ شرح الوافية: ١٩٢.

(١٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨؛ أوضح المسالك: ٢٠٨.

(١٨) جاء في هامشِ الأصل و(ب) بإحالةٍ: « قد يُقصَدُ بالمُفردِ ما ليس مثنى ولا مجموعاً وقد يُقصد بهِ ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بهِ، وسبق ذلك في أقسامِ الخبر، وفي لا النافية للجنس ».

(١٩) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « يستحق المُنادى البناء بأمرين: إفراده، وتعريفه، ...، ونعني بتعريفهِ: أن يكون مُراداً بهِ مُعَيَّنٌ، سواء كان معرفةً قبلَ النداء كـ « زيد، وعمرو »، أو معرفة بعد النداء ـ بسببِ الإقبال عليهِ ـ، كـ « رجل، وإنسان »، تُريد بهما معيّناً، ... ». شرح قطر الندى: ٢٠٤.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وأقول: الباب السابع من المبنيات: ملزم الضم أو نائبَهُ ـ ونائبه: الألف والواو ـ وهو نوعٌ واحدٌ، وهو المُنادى المُفرد المعرفة، ...، ونعني بالمعرفة: ما أُريدَ بهِ مُعَيِّنٌ، سواء كان علماً أو غيره ». ينظر: شرح شذور الذهب: ١٠٨ « بتصرف ».

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « « وابن المُعرف » إمّا بالعلميةِ أو بالقصدِ « المُنادى المُفردا » لتضمنهِ معنى كاف الخطاب ». البهجة المرضية: ١٣٩.

(٢٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨؛ أوضح المسالك: ٢٠٨؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٨.

(٢١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨؛ أوضح المسالك: ٢٠٨؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٨؛ الكتاب، ٢: ١٨٣.

(٢٢) قال ابن الحاجب « رحمه الله تعالى »: « ...؛ وإنّما بُنِي، لشبههِ بالمُضمرِ من حيثِ اللّفظ والمعنى. أمّا اللّفظ فلكونهِ مفرداً، وأمّا المعنى فلأنَّ المُنادى في المعنى لا ينفك عن كونِهِ مُخاطباً، وحكم المُخاطب أن يكون مضمراً؛ وإنّما بُني على ما يُرفعُ بهِ، لأنّه لو بُني على السكون، لأدى إلى اجتماع الساكنين في كثيرٍ من المواضعِ التي قبل آخر الاسم فيهِ ساكن، كـ « عمروٍ، وبكرٍ » وشبههما، ولو بُني على الفتح، لم يُعلم أمنصوب هو أم مبني؟ لأنَّ علّة بنائِه خفيّة، ولو بُني على الكسرِ، لالتبس بنحو: « يَا غُلام »، فلا يُدرى أمُفرد هو أم مُضاف؟ فوجب بناؤهُ على الضمِ، أو على ما هو بمنزلتهِ ». شرح الوافية: ١٩١.

(٢٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨ ـ ١٠٩؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٨.

(٢٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨ ـ ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٨؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٨.

(٢٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨ ـ ١٠٩؛ أوضح المسالك: ٢٠٨؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٨.

(٢٦) سورة سبأ: من الآية: « ١٠ ».

(٢٧) أرادَ بالشاهدِ القرآني الكريم: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ « سورة سبأ: من الآية: « ١٠ »»: مثالاً لجمعِ التكسيرِ، الذي يُبنى على ما يُرفع بهِ لو كان مُعرباً، وهنا: يُبنى على الضمِ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ شرح شذور الذهب: ١٠٨.

(٢٨) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، وهو المُضافُ لمعرفةٍ، وهو في درجةِ ما أُضيفَ إليهِ، ...، ولا يُستثنى من ذلك إلّا المُضافَ إلى المُضمرِ كـ « غُلَامِي »؛ فإنَّهُ ليس في رتبةِ المُضمر، بل هو في رتبةِ العلم، وهذا هو المذهب الصحيح ... ». ينظر: شرح شذور الذهب: ١٥١ « بتصرف ».

(٢٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٢؛ شرح شذور الذهب: ١٠٩؛ شرح الوافية: ١٩٢؛ المصباح في علم النحو: ٨٦.

(٣٠) أراد: منصوب وعلامة نصبهِ فتحة مقدّرة على ما قبل ياء المُتكلم.

(٣١) منع من ظهور الفتحة اشتغال المحل بحركةٍ مناسبةٍ لياءِ المُتكلم وهي: « الكسرة ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى » في فصل علامات الإعراب المُقدّرة: « ما يُقَدَّر فيهِ حركات الإعراب جميعُها، لا لكون الحرف الآخِر منه لا يقبل الحركة لذاتهِ، بل لأجل ما اتصل بهِ، وهو الاسم المُضاف إلى ياءِ المُتكلّم، نحو: « غُلامي »، و« أَخي »، و« أبي »، وذلك لأنَّ ياء المُتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المُناسبة، فاشتغالُ آخِرِ الاسم الذي قبلها بكسرةٍ مناسبةٍ مَنَعَ من ظهورِ حركات الإعراب فيهِ ». شرح قطر الندى: ٥٦. وينظر: شرح شذور الذهب: ٦٤ ـ ٦٥.

(٣٢) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى » في فصلِ المُنادى المُضاف للياءِ، أنّهُ أربعة أقسام، وقال: « والثالث: ما فيهِ ست لُغات . وهو ما عدا ذلك، [أراد: القسم الأوّل: للذي فيهِ لغة واحدة، والقسم الثاني: للذي فيهِ لغتان] . وليس « أباً » ولا « أُمّاً »، نحو: « يَا غُلامي »، فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرةِ، نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾ « سورة الزمر: من الآيــة: « ١٠ » »؛ ثــم ثبوتهــا ســاكنة، نحــو: ﴿ يَٰعِبَادِى لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ * « سـورة الزخـرف: مـن الآيــة: « ٦٨ » »؛ أو مفتوحــة، نحــو: ﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ٥٣ » »؛ ثمّ قلب الكسرة فتحة والياء ألِفاً، نحو: ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ٥٦ » »؛ وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحةِ، كقولهِ: « بِلهفَ ولا بليتَ ولا لوانِّي »**، أصله: « بقولي يا لهفا »؛ ومنهم من يكتفي الإضافة بنيتها ويضُم الاسم كما تضم المفردات***، وإنّما يفعل ذلك فيما يكثر فيهِ أَلّا ينادي إلّا مضافاً، كقول بعضهم: « يا أم لا تفعلي »، وقراءة آخر****: ﴿ رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ « سورة يوسف: من الآية: « ٣٣ » ». ينظر: أوضح المسالك: ٢١٢ ـ ٢١٣ « بتصرف ».

* قال الداني « رحمه الله تعالى »: « حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو بكر بن الأنباري، قال: وكلّ اسم منادى أضافهُ المُتكلِّمُ إلى نفسِهِ فالياء منه ساقطة، كقولهِ: ﴿ يَٰقَوۡمِ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ٣٩ » »؛ ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾ « سورة الزمر: من الآيــة: « ١٦ » »؛ ﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ « سـورة الزمـر: مـن الآيــة: « ١٠ » »، إلّا حرفين أثبتوا فيهما الياء في العنكبوت: ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ « سورة العنكبوت: من الآية: « ٥٦ » »؛ وفي الزمر: ﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ٥٣ » »، قال: واختلفت المصاحف في حرف في الزخرف: ﴿ يَٰعِبَادِى لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » »، فهو في مصاحفِ أهلِ المدينةِ بياءٍ: ﴿ يَٰعِبَادِى لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » »، وفي مصاحفنا . يعني: مصاحف أهل العراق . بغيرِ ياءٍ: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » »

». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ٣٣ ـ ٣٤. وينظر: الجامع لِما يحتاج إليهِ في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ٤٦؛ كشف الأسرار في رسم مصاحف أهل الأمصار: ١٠٨ ـ ١٠٩.

وقال الداني « رحمه الله تعالى » في بابِ « ما اختلفت فيهِ مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام »: « وفي الزخرف في مصاحفِ أهلِ المدينةِ والشامِ: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » بالياءِ، وفي مصاحفِ أهل العراقِ: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » بغيرِ ياءٍ، وكذا ينبغي أن يكون في مصاحفِ أهلِ مكة لأنَّ قراءتهم فيهِ كذلك ولا نص عندنا في ذلك عن مصاحفِهم إلّا ما حكاه ابنُ مجاهد: أنَّ ذلك في مصاحفِهم بغيرِ ياء، ورأيتُ بعضَ شيوخنا يقول: أنَّ ذلك في مصاحفِهم بالياءِ. وأحسبه أخذ ذلك من قولِ أبي عمرو إذ حكى أنّهُ رأى الياء في ذلك ثابتة في مصاحفِ أهل الحجاز ومكة من الحجازِ، واللهُ أعلم ». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ١٠٦ ـ ١٠٧.

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: « وحدّثنا محمد بن عليّ، قال : حدّثنا محمد بن قطن، قال : حدثنا سليمان ابن خلاد، قال: حدّثنا اليزيدي، قال: قال أبو عمرو: ﴿يَٰعِبَادِ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » رأيتُها في مصاحفِ أهلِ المدينةِ والحجازِ بالياءِ ». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ١٠٧.

وقال السمرقندي « رحمه الله تعالى » في بابِ: « فيما اختلفت فيهِ مصاحف الحجاز والعراق والشام المنتسخة من الإمامِ بالزيادةِ والنقصانِ »: « وفي الزخرف: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » بالياءِ « ش، د » . [أراد بـ « ش »: المصحف الشامي، وأراد بـ « د »: مصحف المدينة] ،. وفي غيرِهِ . أراد: « مصحف البصرة، ومكة، والكوفة » .: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » ». كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار: ١٨٢ ـ ١٨٣.

وقال الداني « رحمه الله تعالى » في باب: « ما اختلفت فيهِ مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام »: « فهذا جميعُ ما انتهى إلينا بالروايات من الاختلافِ بين مصاحف أهل الأمصارِ وقد مضى من ذلك حروف كثيرة في الأبواب المُتقدِّمة والقطع عندنا على كيفيةِ ذلك في مصاحفِ أهلِ الأمصارِ على قراءةِ أئمتهم غير جائز إلّا بروايةٍ صحيحةٍ عن مصاحفِهم بذلك إذ قراءتهم في كثيرٍ من ذلك قد تكون على غيرِ مرسوم مصحفهم أَلَا ترى أنَّ أبا عمرو قرأ: ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » في الزخرف بالياءِ، وهو في مصاحفِ أهل البصرة بغيرِ ياءٍ، فَسُئِلَ عن ذلك، فقال، إنّي رأيتُه في مصاحفِ أهلِ المدينة بالياءِ فترك ما في مصحفِ أهلِ بلدهِ واتبع في ذلك مصاحف أهل المدينة ». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ١١٣.

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعةِ والتي بين أيدينا في المشرق العربي، بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » » بغيرِ ياءٍ.

** <u>البيت</u>:

ولَسْتُ براجعٍ ما فات مِنِّي بِلَهْفَ ولَا بِلَيْتَ ولا لَوانّي

أي: بقولِي: « يَا لَهْفَ ». وهذا البيت لا ينسب إلى قائلٍ معينٍ، وقد أنشده ابن هشام في "شرح قطر الندى": برقم: « ٨٤ »: ٢٠٥.

<u>والشاهد فيه</u>:

قوله: « بِلَهْفَ »، وقوله: « بِلَيْتَ ». فإنَّ كلّاً من: « بِلَهْفَ »، و« بِلَيْتَ »: منادى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، وأصل كل منهما مضاف لياءِ المُتكلّم، ثمّ قُلِبت ياء المُتكلّم في كلٍّ منهما ألِفاً بعد أن قُلِبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثمّ حُذِفَتْ من كلٍّ منهما الألف المُنقلبة عن ياء المُتكلّم، واكتفى بالفتحةِ التي قبلها، وهذا ممّا أجازهُ الأخفش « رحمه الله تعالى »، كما بيّنا ذلك من كلامِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "أوضح المسالك" ، مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليهِ من الجوازِ.

*** وهذا كذلك ممّا أجازه الأخفش « رحمه الله تعالى ». ينظر: أوضح المسالك: هامش رقم: « ٣ »: ٢١٣.

**** قال السيوطي « رحمه الله تعالى » في فصلِ « المُنادى المُضاف إلى ياء المُتكلّم »: « « واجعل منادى صح » كـ « غلام، وظبي » « إن » بكسرِ الهمزة « يضف ليا » على وجهٍ من أوجهٍ خمسةٍ أحسنها أن تحذف الياء وتبقى الكسرة للدلالة عليها، كـ « عبدِ » ويليه أن تثبتها ساكنة، نحو: « عبديْ »، وإن شِئت فاقلب الكسرة فتحة والياء ألِفاً واحذفها، نحو: « عبد »، وأحسن منه أن لا تحذف، نحو: « عبدا »، وأحسن من هذا ثبوت الياء محركة، نحو: « عبديَا »، وزادَ في "شرح الكافية": سادساً: وهو الاكتفاء من الإضافةِ بنيتها وجعل المُنادى مضموماً كالمُفرد، ومنه: ﴿ رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ « سورة يوسف: من الآية: « ٣٣ » » ». البهجة المرضية: ١٤١. وينظر: شرح الوافية: ١٩٧.

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعةِ والتي بين أيدينا في المشرق العربي، بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: ﴿ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ « سورة يوسف: من الآية: « ٣٣ » ».

(٣٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ الكتاب، ٢: ٢١٠.

(٣٤) سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ ». وينظر: هامش رقم: «١٠»: ٩ ـ ١١ السابق.

(٣٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤؛ الكتاب، ٢: ٢٠٩.

(٣٦) سورة الزمر: من الآية: « ١٦ ».

(٣٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٥.

(٣٨) سورة الزمر: من الآية: « ٥٣ ».

(٣٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٥؛ الكتاب، ٢: ٢١٠.

(٤٠) سورة الزمر: من الآية: « ٥٦ ».

(٤١) وزاد ابن هشام على ما ذكره الشيخ الدبَّان « رحمهما الله تعالى » لغتين، هما:

الأولى: ضَمُّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حكوا من كلامهم: ((يا أُمُّ لا تَفْعَلي)) بالضمِ، وقُرِئَ*: ﴿ قَٰلَ رَبُّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ ﴾ ((سورة الأنبياء: من الآية: ((١١٢))))، بالضمِ.

* قال أبو حفص سراج الدين النشار « رحمه الله تعالى »: « قوله تعالى: ﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم ﴾ « سورة الأنبياء: من الآية: « ١١٢ » »: قرأ حفص بفتحِ القاف، وألفٍ بعدها، ونصبِ اللّام؛ على الخبر. والباقون: بضمِ القاف، وإسكان اللّام؛ على الأمرِ. وقرأ أبو جعفر بضمِ الباء الموحدة من ﴿ رَبِّ ﴾ في الوصل، والباقون: بكسرِها ». البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري النشار « ت ٩٣٧ هـ »، شرح وتحقيق: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي، بتمويل الهيئة القطرية للأوقاف، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية « إدارة الشؤون الإسلامية/ دولة قطر » « ٢٠٠٨م » ط١،٢: ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعةِ والتي بين أيدينا في المشرق العربي، بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: ﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ ﴾ « سورة الأنبياء: من الآية: « ١١٢ » »، بالكسرِ.

الثانية: « يا غُلَامَ »، بحذفِ الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر*:

ولستُ براجعٍ ما فات مِنِّي ... بِلَهْفَ ولَا بِلَيْتَ ولا لَوانّي

أي: بقولي يَا لَهْفَ.

* ينظر: هامش: «١٠»: ٩ ـ ١١ السابق.

ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٤٢) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: إذا كان المُنادى المُضاف إلى الياءِ « أباً، أو أُمّاً »، جاز فيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ: الستُّ المذكورة . وهي اللّغات الجائزة في المُنادى المُضاف إلى ياء المُتكلّم ممّا ذكرهُ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في متن كتابهِ "التوضيح": ٩ . ١٢ السابقة، وما ذكرهُ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في الموضعين الزائدين على ما ذكرهُ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى »: هامش: « ٧ »: ١٢ السابق؛ ولغات أربع، هي:

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ* السبعة ما عدا ابن عامر « رحمهم الله تعالى » في: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « ٤ » ».

* قال الداني « رحمه الله تعالى »: « قرأ ابن عامر: ﴿ يَٰٓأَبَتَ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « ٤ » »، بفتحِ التاء حيث وقع، والباقون بكسرِها: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « ٤ » ». التيسير: ١٢٧.

وقد ورد الشاهدُ القرآني بصورةِ الرسم العثماني: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ على قراءة من قرأ بكسرِ التاء، وهو في مصاحِفنا المطبوعة والتي بين أيدينا في المشرقِ العربي والتي بروايةِ حفصٍ عن عاصمٍ « رحمهما الله تعالى »، في المواضع: « سورة يوسف، من الآيتين: « ٤، ١٠٠ »؛ سورة مريم، من الآيات: « ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ »؛ سورة القصص، من الآية: « ٢٦ »؛ سورة الصافات، من الآية: « ١٠٢ ».

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: « حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو بكر بن الأنباري، قال: وكلّ اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسهِ فالياء منه ساقطة، كقولهِ: « ﴿ يَٰقَوۡمِ ﴾ « سورة البقرة: من الآية: « ٥٤ »، ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ١٦ »، ﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ١٠ » في سورة الزمر، إلّا حرفين أثبتوا فيهما الياء : « في العنكبوت : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ « سورة العنكبوت: من الآية: « ٥٦ »، وفي الزمر : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « ٥٣ » ». المقنع: ٣٣-٣٤. وينظر: الجامع: ٤٦.

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: « حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو بكر بن الأنباري، قال: وكل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسهِ فالياء منه ساقطة كقوله: .....، قال: واختلفت المصاحف في حرفٍ في الزخرف: [﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾]* « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ »»، فهو في مصاحفِ أهل المدينة بياءٍ وفي مصاحِفنا، يعني: مصاحف أهلِ العراق بغيرِ ياءٍ ». المقنع: ٣٤. وينظر: الجامع: ٤٦.

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: واختلف القراء في حذفِ الياء في الحرفِ الذي في الزخرف: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ »»، حيث: فتحها أبو بكر في الوصل: ﴿ يَٰعِبَادِيَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ »»، وأثبتها ساكنة في الوقف: ﴿ يَٰعِبَادِي لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ »»، وحذفها حفص في الحالين: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ »»، واثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين: ﴿ يَٰعِبَادِي لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ »». التيسير: ٧٠-٧١.

علماً أنَّ الشاهدَ وردَ في القرآنِ الكريم المطبوع والذي بين أيدينا في المشرقِ العربي بروايةِ حفص عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: « ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « ٦٨ » »».

علماً أنَّ الرسم لا يُنشئ القراءة ولكنّهُ يحكمُ عليها.

الثانية: إبدالها تاء مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامر* « رحمه الله تعالى ».

* قال الداني « رحمه الله تعالى »: « قرأ ابن عامر: ﴿ يَٰتَأَبَتَ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « ٤ »»، بفتحِ التاء حيث وقع، والباقون بكسرِها: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « ٤ » ». التيسير: ١٢٧.

الثالثة: « يا أبَتَا »، بالتاءِ والألفِ، وبها قُرِيء شاذاً.

الرابعة: « يا أبَتِي »، بالتاءِ والياءِ.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهاتان اللّغتان قبيحتان، والأخيرة أقْبَحُ من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلّا في ضرورة الشعر ». شرح قطر الندى: ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

ولقبح اللّغتين الأخيرتين ، كما نعتهما ابن هشام « رحمه الله تعالى »، لم يُوردهما الشيخ الدبان « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ. ولم يُورد اللّغة الثانية، لقلّةِ من قرأ بها من القُراءِ، فلم يقرأ بها من بين السبعة سوى ابن عامر « رحمهم الله تعالى »، كما بيّنا من كلامِ الداني « رحمه الله تعالى » سابقاً. وينظر: التيسير: ١٢٧.

وأمّا اللّغة الأوّلى التي ذكرها الشيخ الدبّان « رحمه الله تعالى »، فهي على الأكثرِ في الاستعمالِ. ينظر: أوضح المسالك: ٢١٢ ـ ٢١٣.

ولهذا اقتصر الشيخ الدبّان « رحمه الله تعالى »، على ما استفاض وكثر واستخدم بأتساعٍ واشتهر، إتباعاً لمنهجِهِ الذي اختطه لنفسِهِ في هذا الكتاب.

(٤٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٦.

(٤٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٦؛ أوضح المسالك: ٢١٢.

(٤٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٣.

(٤٦) سورة الصافات، من الآية: « ١٠٢ ».

(٤٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٥؛ الكتاب، ٢: ٢١٣.

(٤٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٧؛ الكتاب، ٢: ٢١٣.

(٤٩) قال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « وتثبت فيهِ الياء، لأنَّه غير منادى، وإنّما هو بمنزلةِ المجرور في غيرِ النداء ». الكتاب، ٢: ٢١٣.

(٥٠) وقد وردَ السماع بذلك، بما أنشده سيبويه « رحمه الله تعالى » من قول أبي زبيدٍ الطائيّ:

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّق نَفْسِي أنت خَلَّيْتَنِي لدهرٍ شديدِ

ينظر: الكتاب، ٢: ٢١٣.

والشاهد فيهِ:

إثبات الياء في: « أُمِّي » لأنّها غير مناداة، فجرت في إثباتِ الياء مجرى المُضاف إليهِ في قولك: « يا ابن زيدٍ »، في إثبات التنوين.

وقد استشهد بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "شرح قطر الندى"، برقم: « ٨٥ »: ٢٠٧.

(٥١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٥؛ الكتاب، ٢: ٢١٤.

(٥٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٥؛ الكتاب، ٢: ٢١٤.

(٥٣) قال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « وقالوا: « يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عَمَّ »، فجعلوا ذلك بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من: « يا ابنَ أبي، ويا غُلامَ غُلامي ». وقد قالوا أيضاً: « يا ابنَ أُمٍّ، ويا ابنَ عَمٍّ »، كأنَّهم جعلوا الأوّل والآخر اسماً، ثمّ أضافوا إلى الياء، كقولك: « يا أَحَدَ عَشَرَ أَقبلوا ». وإن شِئتَ قُلتَ: حذفوا الياء لكثرةِ هذا في كلامِهم، وعلى هذا قال أبو النجم: يا ابْنَةَ عَمَّا لا تلومي واهْجَعي* ». ينظر: الكتاب ، : .

* استشهدَ بهِ على إبدالِ الياء ألفاً كراهةً لاجتماعِ الكسرة والياء. واستشهدَ بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في اللّغة الرابعة، وهي: قلب الياء ألفاً. شرح قطر الندى: رقم الشاهد: « ٨٦ »: ٢٠٨.

وقال « رحمه الله تعالى »: أنَّ لغة إثباتِ الياء، ولغة قلب الياء ألفاً هما لغتان قليلتان في الاستعمالِ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٨.

(٥٤) سورة الأعراف، من الآية: « ١٥٠ ».

(٥٥) سورة طه، من الآية: « ٩٤ ».

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعة والتي بين أيدينا في المشرقِ العربي بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: « ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى ﴾ « سورة الأعراف، من الآية: « ١٥٠ » » ».

(٥٦) قال الداني « رحمه الله تعالى »: « قرأ ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ ﴾ « سورة الأعراف، من الآية: « ١٥٠ » »؛ وفي سورةِ طه: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمِّ ﴾ « سورة طه، من الآية: « ٩٤ » » بكسرِ الميم، والباقون بفتحِها: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ ﴾ « سورة طه، من الآية: « ٩٤ » ». ينظر: التيسير: ١١٣.

ويبدو أنَّ قصدَ ابن هشام والشيخ الدبّان « رحمهما الله تعالى » . متابعاً لهُ . من قولِهما: « وقد قرأَ السبعةُ بهما . أي: بفتح الميم وكسرها . »، على ما بيَّنا في قول الداني « رحمه الله تعالى » في "التيسير": ١١٣، أعلاه. أنَّ القراءات موزعة بينهم على المواضعِ، لا أنَّ القراءَ السبعة « رحمهم الله تعالى » قد قرءوا جميعاً في الموضع الأوّل: « سورة الأعراف، من الآية: « ١٥٠ » » بالفتحِ، ولا أنَّهم « رحمهم الله تعالى » قد قرءوا جميعاً في الموضع الثاني: « سورة طه، من الآية: « ٩٤ » » بالكسرِ.

(٥٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٩؛ أوضح المسالك: ٢١٢.

(٥٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٩؛ أوضح المسالك: ٢١٢؛ الكتاب، ٢: ١٨٣.

(٥٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٩؛ أوضح المسالك: ٢١٢؛ الكتاب، ٢: ١٨٣.

(٦٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٩؛ الكتاب، ٢: ١٨٤ . ١٨٧.

(٦١) وهذهِ أمثلة المفرد « غير المضاف، أو الشبيه بالمضافِ ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٩، ٢١١؛ أوضح المسالك: ٢١٢.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « أنَّ المُنادى إذا كان مبنيّاً، وكان تابعه نعتاً، أو توكيداً، أو بياناً، أو نسقاً بالألفِ واللّام . وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيهِ الألف واللّام

. جازَ فيهِ الرفع على لفظِ المنادى، والنصب على محلِّهِ ». شرح قطر الندى: ٢٠٩. وينظر: أوضح المسالك: ٢١٢.

(٦٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١١؛ أوضح المسالك: ٢١٢.

(٦٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١١؛ أوضح المسالك: ٢١٢.

(٦٤) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فإن كان التابعُ من هذهِ الأشياء مضافاً، وليس فيهِ الألف واللّام؛ تعيّن نصبه على المحلِ، كقولك: « يا زَيْدُ صاحِبَ عَمْرو »، و« يا زَيْدَ أبا عَبْدِ اللهِ »، و« يا تميم كلَّكم »، أو« كُلَّهُمْ »، و« يا زَيْدُ وأبا عبدِ اللهِ »، قال الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ « سورة الزمر، من الآية: « ٤٦ » ». شرح قطر الندى: ٢١٢. وينظر: أوضح المسالك: ٢١١.

(٦٥) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وذلك لأنَّ البدل في نيّةِ تكرارِ العامل ». أوضح المسالك: ٢١٢.

(٦٦) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وذلك لأنَّ .....، والعاطف كالنائب عن العاملِ ». ينظر: أوضح المسالك: ٢١٢ « بتصرف ».

(٦٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٢؛ أوضح المسالك: ٢١٢.

(٦٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٢.

(٦٩) وهذا مثالاً لقولك في البدل، فتضُم « كرزُ » بغيرِ تنوينٍ، كما تقولُ: « يا كُرْزُ ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٢.

(٧٠) وهذا مثالاً لقولك في عطفِ النسق، فتضُم « خالدُ ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٢.

(٧١) وهذا مثالاً لقولك في البدل، فتنصب « أبَا ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٢.

(٧٢) وهذا مثالاً لقولك في عطف النسق، فتنصب « أبَا ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٢.

(٧٣) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهكذا . أيضاً . حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً ». شرح قطر الندى: ٢١٢.

(٧٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٢؛ أوضح المسالك: ٢١١.

(٧٥) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ما يجب رفعه مراعاةً للفظِ المنادى، وهو نعت: « أيّ، وأيّه، ... »، نحو: « ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ « سورة البقرة، من الآية: « ٢١ » »، ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾ « سورة الفجر، من الآية: « ٢٧ » » ... ». ينظر: أوضح المسالك: ٢١١ « بتصرف ».

(٧٦) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى » في إعرابِ قولك: « يا أَيُّها الرجلُ »، بقولِهِ: « فـ « أَيُّ »: منادى مفرد مبني على الضمِ، و« ها »: زائدة. و« الرَّجُل »: صفة لأيٍّ، ويجبُ رفعه عند الجمهورِ، لأنَّهُ هو المقصود بالنداءِ؛ وأجازَ المازنيُّ نَصْبَهُ قياساً على جوازِ نصب: « الظَّريفَ » في قولك: « يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ » بالرفعِ والنصبِ ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٦٩.

فائدة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « ولا توصَفُ « أيّ » إلّا باسمِ جنسٍ مُحَلّى بـ « أل »، كـ « الرجل »؛ أو باسم إشارة، نحو: « يَا أيُّهذَا أقْبِلْ »؛ أو بموصولٍ مُحَلّى بـ « أل »، [نحو]: « يَا أَيُّها الذي فَعَلَ فِعْلَ كذا » ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٦٩.

(٧٧) حرف « الواو » ساقطة من الأصل، و« ب ».

(٧٨) وهو إشارة إلى قولِ عبد الله بن رواحة « رضي الله عنه »:

والبيت:

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَليكَ فَانْزِلِ

استشهدَ بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في كتابِ "شرح قطر الندى": ٢١٣؛ واستشهدَ بهِ ابن عقيل « رحمه الله تعالى » في "شرح ابن عقيل"، برقم: « ٣١٢ »؛

واستشهدَ بهِ سيبويه « رحمه الله تعالى » في "الكتاب": ٢٠٥ ـ ٢٠٦، ونسبه إلى بعضِ ولد جرير، والصواب أنَّه لعبد الله بن رواحة « رضي الله عنه »؛ واستشهدَ بهِ ابن الحاجب « رحمه الله تعالى » في "شرح الوافية": ١٩٦.

والشاهد فيه:

فقد تكرر لفظ المُنادى، وأُضيف ثاني اللَّفظين، واللّفظ الأوّل يجوز فيهِ الضم على أنّهُ منادى مفرد، والنصب على أنَّه منادى مضاف، ولا يجوز في الثاني إلّا النصب.

(٧٩) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « اليعملة: الناقة القوية على الحملِ والركوبِ ». ينظر: لسان العرب، ١١: ٤٧٧.

(٨٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣؛ البهجة المرضية: ١٤١.

(٨١) ولا يجوز في الثاني إلّا النصب. ينظر: شرح الوافية: ١٩٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٢؛ البهجة المرضية: ١٤١.

(٨٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣؛ شرح الوافية: ١٩٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٣.

(٨٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣؛ شرح الوافية: ١٩٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٣.

(٨٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣؛ شرح الوافية: ١٩٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٧٣.

(٨٥) قال السيرافي « رحمه الله تعالى »: « مذهبُ سيبويه أنَّ قولك: « يَا زيد زيدَ عمرو ». « زيد » الأوّل هو المُضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيدٌ للأوّل وتكريرٌ له، ولا تأثير له في المُضاف إليهِ. ومذهبُ أبي العباس ـ أراد: المُبرِد ـ: أنَّ الأوّل مضاف إلى اسمٍ محذوفٍ وأنَّ الثاني مضاف إلى الاسمِ الظاهر المذكور، وتقديره: « يا زيد عمرو زيد عمرو »، وحذف « عمرو » الأوّل [لاكتفائهِ] بالثاني ». قال السيرافي « رحمه الله تعالى »: « وعندي وجهٌ ثالثٌ لم أعلم أحداً ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: « يا زيد زيد عمرو »، فيكون « زيد عمرو » الثاني نعتاً للأوّلِ، مثل قولنا: « يا زيد بن عمرو »، ثمَّ تتبع حركة الأوّل المبني حركة الثاني المُعرب ». هامش رقم: « ٢ » من كتاب سيبويه: ٢٠٦.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وكلٌّ من القولين فيهِ تخريجٌ على وجهٍ ضعيفٍ: أمّا قول سيبويه ففيهِ الفصلُ بين المتضايفين، وهما كالكلمةِ الواحدةِ؛ وأمّا قول المبرد ففيهِ الحذف من الأوّلِ لدلالةِ الثاني عليهِ، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسه ». شرح قطر الندى: ٢١٣.

(٨٦) الترخيم في اللّغة: ترقيق الصوت، ومنه قوله:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ ، ومَنطِقٌ رَخيمُ الحَواشِي : لا هُرَاءٌ ، وَلَا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي. ينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٧. وينظر: لسان العرب، ١٢: ٢٣٤.

(٨٧) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهي تسمية قديمة، وروي أنَّه قيل لابن عباس: إنَّ ابن مسعود قرأ: ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِ ﴾* « سورة الزخرف، من الآية: « ٧٧ » »، فقال: ما كان أشغلَ أهلَ النَّارِ عن الترخيم! ذكره الزمخشري وغيره ». شرح قطر الندى: ٢١٣.

* علماً أن الشاهدَ القرآني وردَ في المصاحف المطبوعة والتي بين أيدينا في المشرق العربي وبروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: « ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ ﴾ « سورة الزخرف، من الآية: « ٧٧ » ».

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وعن بعضهم أنَّ الذي حَسَّنَ الترخيم هنا أنَّ فيهِ الإشارة إلى أنَّهم يتقطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامهِ ». شرح قطر الندى: ٢١٤.

وقال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « والترخيمُ حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ». الكتاب، ٢: ٢٣٩.

(٨٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٨٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣؛ أوضح المسالك: ٢١٧؛ البهجة المرضية: ١٤٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٨؛ الكتاب، ٢: ٢٣٩.

(٩٠) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ثمّ إن كان مختوماً بـ « التاء » لم يُشترط فيهِ علمية ولا زيادة على الثلاثةِ ». شرح قطر الندى: ٢١٤.

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « « احذف آخر المنادى، كـ « يَا سُعا » فيمن دعا سعاداً، وجوزنه مطلقاً في كلِّ ما أُنِثَ بـ « الهاء » »، علماً كان أم لا، زائداً على ثلاثةٍ أم لا ». البهجة المرضية: ١٤٤. وينظر: شرح الوافية: ١٩٩؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٩١) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « الثبة: الجماعة ». ينظر: لسان العرب، ١: ٢٤٤؛ شرح قطر الندى: ٢١٤.

(٩٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣ ـ ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٨ ـ ٢٨٩؛ البهجة المرضية: ١٤٤؛ الكتاب، ٢: ٢٤١.

(٩٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٩.

(٩٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٩.

(٩٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤.

(٩٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٩.

(٩٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤.

(٩٨) مقصوداً بهِ مُعَيَّنٌ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤.

(٩٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤.

(١٠٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤.

(١٠١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٩.

(١٠٢) وهو الغالب. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥.

(١٠٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥.

(١٠٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠.

(١٠٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠.

(١٠٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠.

(١٠٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠.

(١٠٨) علماً. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥.

(١٠٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠.

(١١٠) علماً. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٦.

(١١١) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « ألف « مختار » منقلبة عن أصل وهو الياء، فإنَّ الأصل: « مختيِر » بكسرِ الياء إذا كان اسم فاعل؛ و« مختيَر » بفتحِ الياء إذا كان اسم مفعول. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذهِ قاعدةٌ صرفيةٌ ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ويجب الاقتصار على حذفِ الحرف الأخير في نحو: « مُختارٍ » عَلَماً؛ لأنَّ المُعتلَّ أصليٌّ؛ لأنَّ الأصل: « مُخْتَيَرٌ »، أو« مُخْتَيِرٌ »؛ فأُبدلت الياء ألفاً ». شرح قطر الندى: ٢١٦ ـ ٢١٧. وينظر: شذى العرف في فن الصرف: ١٦٢.

(١١٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٦ ـ ٢١٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(١١٣) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « يوصف بهِ الدرع، فيقال: « درعُ دلامص، ودلاص » ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٧.

(١١٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٧.

(١١٥) لأنَّ الميم وإنْ كانت زائدة بدليل قولهم: « دِرْعٌ دُلَامِصٌ »، و« دِرْعٌ دِلَاصٌ »، ولكنها حَرْفٌ صحيحٌ، لا مُعْتَلٌّ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(١١٦) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « اسم مفعول من: التنوير ».

(١١٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(١١٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(١١٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠، ٢٩١؛ البهجة المرضية: ١٤٤؛ الكتاب، ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(١٢٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٧؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٠، ٢٩١؛ البهجة المرضية: ١٤٤؛ الكتاب، ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(١٢١) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فتجعل الباقي اسماً برأسِهِ فتضمه ». شرح قطر الندى: ٢١٤. وينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٣.

(١٢٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٣؛ الكتاب، ٢: ٢٤٥ ـ ٢٥١.

(١٢٣) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعلهُ مُقدَّراً، فيبقى « ما كان » على ما كان عليهِ ». شرح قطر الندى: ٢١٤. وينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٣.

(١٢٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٤؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٣؛ الكتاب، ٢: ٢٥٠ ـ ٢٥١.

فائدة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « إذا رُخِّمَ ما فيهِ « تاء التأنيث » ـ للفرقِ بين المذكر والمؤنث، كـ « مُسْلِمَة » ـ وَجَبَ ترخِيمُهُ على لغةِ مَنْ ينتظر الحرف؛ فتقول: « يَا مُسْلِمَ » بفتحِ الميم، ولا يجوز ترخيمهُ على لغةِ من لا ينتظر الحرف؛ فلا تقول: « يَا مُسْلِمُ » ـ بضمِ الميم ـ لئلا يلتبس بنداءِ المذكرِ.

وأمّا ما كانت فيهِ « التاء » لا للفرق، فيرخم على اللّغتين؛ فتقول في: « مَسْلَمَة » علماً: « يَا مَسْلَمَ » بفتحِ الميم وضمها ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٩٤. وينظر: البهجة المرضية: ١٤٥.

(١٢٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨.

(١٢٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨؛ البهجة المرضية: ١٤٢.

(١٢٧) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « حروف النداء كثيرة منها: « يا، والهمزة، وأيا، وهيا، ووا » ».

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « لا يخلوا المُنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غير مندوب: فإمّا أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد ـ كالنائم، والساهي ـ، أو قريباً؛ فإن كان بعيداً أو في حكمهِ فله من حروفِ النداءِ: « يَا، وأَيْ، وآ، وهَيَا »، وإن كان قريباً فله: « الهمزة »، نحو: « أَزَيْدُ أَقْبِلْ »، وإن كان مندوباً ـ وهو المُتَفَجَّعُ عليهِ، أو المُتَوَجَّعُ منه ـ فله: « وَا »، نحو: « وَازَيْدَاهْ »، وَ« وَاظَهْرَاهْ »، و« يَا » أيضاً، عند عدم إلتباسهِ بغيرِ المندوبِ، فإن التبس تعينت: « وَا » وامتنعت: « يَا » ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(١٢٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨؛ أوضح المسالك: ٢١٥.

(١٢٩) في الغالب. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨؛ أوضح المسالك: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٠؛ البهجة المرضية: ١٤٢؛ المصباح في علم النحو: ٨٨ .

(١٣٠) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « وإنّما فتحت مع المُستغاث لأنَّ المُنادى واقع موقع المُضمر، واللّام تُفْتَحُ مع المُضمرِ، نحو: « لَكَ، وَلَهُ » ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٠.

وقال المطرزي « رحمه الله تعالى »: « وإنّما فُتحت اللّام فرقاً بين المَدُعُوِّ والمدْعُوِّ ». المصباح في علم النحو: ٨٨ ـ ٨٩.

وقال ابن الحاجب « رحمه الله تعالى »: « إن جئت بلامِ الاستغاثةِ في المُنادى، فاخفضهُ بها؛ لأنَّ حرف الجر لا يلغى معه، لأنَّه يبطل شبه المضمر من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المُضمرِ المنصوبِ، وإذا بطل البناء، وجب الخفض بحرفِ الجرِ ». شرح الوافية: ١٩١.

(١٣١) المراد: والغالبُ ذكرُ المُستغاثَ لأجلهِ أَوْلَهُ بعدهُ مجروراً بلامٍ مكسورةٍ دائماً على الأصلِ، ليناسب لفظها عملها، وهي حرف تعليل. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨؛ أوضح المسالك: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٠ ـ ٢٨١؛ البهجة المرضية: ١٤٢.

(١٣٢) وهي متعلقة بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: « أدعوك لكذا ». كما قال الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في متن كتابهِ أعلاه. ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨.

(١٣٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٠؛ أوضح المسالك: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨١؛ البهجة المرضية: ١٤٢.

(١٣٤) قال ابن الحاجب « رحمه الله تعالى »: « إن جئت بالألفِ آخره فافتحه، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ». شرح الوافية: ١٩١.

(١٣٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢١.

(١٣٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢١.

(١٣٧) بضمِ زيدٍ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢١.

(١٣٨) بنصبِ عبد الله. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢١.

(١٣٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٨؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(١٤٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٩؛ أوضح المسالك: ٢١٥؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٠ ـ ٢٨١.

فائدة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: ومثل المُستغاثِ المُتَعَجَّبُ منه، نحو: « يَا لَلدَّاهِيَة »، و« يَا لَلْعَجَب »، فيجر بلامٍ مفتوحةٍ كما يجر المُستغاث، وتُعَاقِبُ اللّام في الاسمِ المُتعجَّبِ منه أَلِفٌ؛ فتقول: « يَا عَجَبَاً لَزَيدٍ ». وهذا ما يُسمى بالنداءِ التعجبي. ينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨١.

(١٤١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٢؛ أوضح المسالك: ٢١٦؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٢؛ الكتاب، ٢: ٢٢٠.

(١٤٢) والمختصَّةُ بهِ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ الكتاب، ٢: ٢٢٠.

(١٤٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ الكتاب، ٢: ٢٢٠.

(١٤٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ شرح الوافية: ٢٠١.

(١٤٥) عندما يكون مفرداً. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ أوضح المسالك: ٢١٦؛ البهجة المرضية: ١٤٣.

(١٤٦) عندما يكون مضافاً. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ أوضح المسالك: ٢١٦؛ البهجة المرضية: ١٤٣.

(١٤٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ أوضح المسالك: ٢١٦؛ البهجة المرضية: ١٤٣؛ شرح الوافية: ٢٠١؛ الكتاب، ٢: ٢٢٠.

(١٤٨) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « يَلْحَقَ آخِرَ المُنادى المندوب ألفٌ، نحو: « وَازَيْدَا لا تَبْعدْ »، ويحذف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: « وَامُوسَاه » فحذف ألف « مُوسى » وأُتي بالألفِ للدلالةِ على الندبة، أو كان تنويناً ـ يحذف كذلك ـ في آخر صلةٍ أو غيرها،

نحو: « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه »، نحو: « يَا غلام زيداه » ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٣. وينظر: البهجة المرضية: ١٤٣.

وقال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غيرِ تغيير لها، فتقول: « وَاغلامَ أحْمَدَاه » وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحهُ، إلّا إن أوْقَعَ في لَبْس؛ فمثالُ ما لا يوقع في لبسٍ قولكَ في: « غلام زيد »: « وَاغلام زيداه »، وفي: « زيد »: « وَازَيْدَاه »، ومثالُ ما يُوْقِعُ فتحُه في لبس: « واغلامَهُوه، واغُلَامَكِيهْ »، وأصله: « وَاغُلامكِ » بكسرِ الكاف، « وَاغلامَهُ » بضمِ الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبةِ: بعد الكسرةِ ياء، وبعد الضمة واواً، لأنَّك لو لم تفعل ذلك وحذَفْتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة، فقلت: « وَاغلامَكاه، وَاغلامَهَاه » لالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضميرِ المخاطبِ، والتبس المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائبةِ، وإلى هذا أشار بقولِهِ . أراد: ابن مالك « رحمه الله تعالى » .: « والشكل حتماً... إلى آخرهِ »، أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بـ « فتحٍ، أو ضمٍ، أو كسرٍ »، فأوْله مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُقعاً في لَبْسٍ، نحو « وَاغلامَهُوه، وَغلامَكيه »، وإن لم يكنْ الفتح مُوقِعاً في لبسٍ فافتح آخره، وأوّلهُ ألفَ الندبة، نحو: « وَازيداه، و وَاغلام زيداه » ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٤. وينظر: البهجة المرضية: ١٤٣.

(١٤٩) وحكمُ إلحاقها: الجواز. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤؛ شرح الوافية: ٢٠١؛ شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٥؛ أوضح المسالك: ٢١٦.

(١٥٠) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فإن وصَلْتَ حذفتها . أراد: هاء السكت .، إلّا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدّم في بيت المتنبي* ». شرح قطر الندى: ٢٢٤.

* والبيت:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بجسمِي وحالي عندهُ سَقَمُ

أستشهدَ بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "شرح قطر الندى": برقم: « ٩٩ »: ٢٢٣.

وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد « رحمه الله تعالى » في هامشِ تخريج وإعراب البيت الشعري للمتنبي، في كتابهِ "سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى": ٢٢٣، ما يلي: « هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراءِ الدولة العباسية؛ فقد توفي في سنة « ٣٥٤ الهجرية »، وهو ممّن لا يُحتجُ بشعرِهم على قواعدِ العربية ولا على بيان معاني مفرداتها. والمؤلِّف . أراد: ابن هشام « رحمه الله تعالى » مؤلِّف كتاب "شرح قطر الندى" . إنْ كان يقصد الاحتجاج بهِ فهو مُخالِفٌ لِما يكاد يُجمع عليهِ الثقاتُ من علماءِ العربية، وإن كان يقصد التمثيل بهِ فلا بأس ».

ونحن نقول بما قاله الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد « رحمه الله تعالى ». ولاكِنّا نرى أنّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » إنّما يُريد التمثيل وليس مرادهُ الاحتجاج، فعبارتهُ في أكبرِ دلالاتها وأوضحها تفيد إرادة التمثيل، حيث قال: « كما تقدّم في بيتِ المتنبي »، ولا نضنّهُ خارجاً أو مُخالِفاً لِما يكادُ يُجمِعُ عليهِ الثقات.

واستشهدَ ابن عقيل « رحمه الله تعالى » ببيتِ شعرٍ وهو ممّا لا ينسب لقائلٍ معينٍ:

والبيت:

ألا يَا عَمْرُو عَمْراهُ وَعَمْرُو بن الزُّبَيْرَاهُ

ينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٥.

ومثله قول مجنون ليلى:

فَقُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سَوْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلى ، ثمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

(١٥١) ينظر: شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٥؛ أوضح المسالك: ٢١٦.

(١٥٢) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « هاء السكت: وهي اللّاحقة لبيان حركةٍ أو حرفٍ، نحو: ﴿ مَا هِيَهْ ۝ ﴾ « سورة القارعة، من الآية « ١٠ » »، ونحو: « هاهُناه، ووَازيدَاه »، وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف ». مغني اللّبيب: ٤٥٥.

(١٥٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤.

(١٥٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤.

فوائد:

١. قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « ولا يُنْدَبُ إلّا المعرفةَ، فلا تُندبُ النكرةُ؛ فلا يُقالُ: « وَارَجُلَاهْ »، ولا المُبهم: كاسم الإشارة، نحو: « وَاهذاهْ »، ولا الموصول، إلّا أنْ كان خالياً من « أل » واشتهر بالصلةِ، كقولهم: « وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ » ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٢,

٢. قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: «... إذا نُدِبَ المُضافُ إلى ياء المُتكلِّم على لغةِ مَنْ سَكَّنَ الياء قيل فيهِ: « وَاعَبْدِيَا » بفتحِ الياء، وإلحاق ألف الندبة، أو « يَاعَبْدَا »، بحذفِ الياء، وإلحاق ألف الندبة.

وإذا نُدِبَ على لغةِ من يَحْذِف الياء أو يستغني بالكسرةِ، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغني بالفتحةِ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها، مثل: « وَاعَبْدَا » ليس إلّا.وإذا نُدِبَ على لغةِ من يفتح الياء، يقال: « وَاعَبْدِيَا » ليس إلّا.

فالحاصل: أنَّه إنّما يجوز الوجهان ـ أعني: « وَاعَبْدِيَا »، و« وَاعَبْدَا » ـ على لغةِ مَنْ سَكَّنَ الياء فقط، كما ذَكَرَ المصنف ـ أراد: ابن مالك ـ ». شرح ابن عقيل، ٢: ٢٨٦.

(١٥٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤؛ شرح شذور الذهب: ٢٣١؛ شرح الوافية: ٢١٨؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٥؛ المصباح في علم النحو: ٦٩.

(١٥٦) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « الحال تُذَكَّر وتؤنث، تقول: « هذا حالٌ »، و« هذهِ حالٌ » ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهو يُذَكّرُ ويُؤنثُ ـ أراد: الحال ـ، وهو الأفصحُ، يقال: « حالٌ حَسَنٌ »، و« حالٌ حسنةٌ »، وقد يؤنث لفظها فيقال: « حالة... » ». ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣١ ـ ٢٣٢ « بتصرف ».

(١٥٧) وقولُ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى »: « يبين هيئة صاحبهِ » مُخرجٌ لأمرين، كما قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « أحدهما: نعت الفضلة، من نحو: « رأيتُ رَجُلاً طَوِيلاً

»، و« مررتُ برَجُلٍ طَوِيلٍ » فإنَّهُ وإن كان وصفاً فضلةً لكنَّهُ لم يُسَقْ لبيانِ الهيئةِ، وإنّما سِيقَ لتقييدِ الموصوف، وجاءَ بيانُ الهيئة ضِمْناً؛ والثاني: بعض أمثلة التمييز، نحو: « لله دره فارساً » فإنّهُ وإن كان وصفاً فضلةً لكنّه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، ولكنّهُ سِيقَ لبيانِ جنس المُتعجَّب منه، وجاءَ بيانُ الهيئة ضمناً ». شرح شذور الذهب: ٢٣٣. وينظر: أوضح المسالك: ١٢١؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٥.

(١٥٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤، ٢٣٥؛ أوضح المسالك: ١٢١؛ شرح شذور الذهب: ٢٣١؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٥؛ المصباح في علم النحو: ٦٩؛ الكتاب، ١: ٤٤ ـ ٤٥؛ وهامش رقم: « ١ »: ٤٤ من كلام السيرافي في شرح "الكتاب لسيبويه" « رحمهما الله تعالى ».

(١٥٩) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « والحدُّ المذكورُ للحالِ المبنيّةِ* لا المُؤكدة ». شرح قطر الندى: ٢٣٥. وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣١، ٢٣٣.

* قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: المبنيّة للهيئةِ، وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣٣ « بتصرف ».

(١٦٠) وهذهِ إنّما هي الشروط التي تجتمعُ بالاسمِ ليكون حالاً. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٥.

(١٦١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣١ ، ٢٣٦؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٦.

(١٦٢) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « حقُّ الحالِ أن يكونَ وصفاً، وهو: ما دَلَّ على مَعْنى وصاحبه: كـ « قائم، وحَسَن، ومَضْرُوب » ». شرح ابن عقيل، ١: ٦٣٢.

(١٦٣) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « الأكثرَ في الحالِ أن تكونَ: منتقلةٌ، مشتقةٌ ». شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٦، ٦٢٨؛ وينظر: أوضح المسالك: ١٢١، ١٢٢؛ البهجة المرضية: ٩٠.

(١٦٤) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « الانتقالُ: ونعني بهِ أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: « جاءَ زيدٌ ضاحكاً » ألا ترى أنَّ « الضحكَ » يُزَايلُ « زيداً »، ولا يُلازمه، هذا هو الأصل ». شرح شذور الذهب: ٢٣٥.

وقال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: وقد تجيءُ الحالُ غير منتقلة، أي: وصفاً لازماً، نحو: « دَعَوْتُ الله سَمِيعاً »، و« خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ». فـ « سَمِيعاً »، و« أَطْوَلَ » أحوالٌ، هي أوصافٌ لازمةٌ. ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٦ « بتصرف ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتقع ـ أراد: الحال ـ وصفاً ثابتاً ـ أراد: لازماً ـ في ثلاثِ مسائل:

إحداها: أن تكون مؤكّدة، نحو: « زيدٌ أبوك عطوفاً » ـ وهي المؤكّدة لمضمونِ جملةٍ قبلها* ـ؛ ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾ ﴾ « سورة مريم، من الآية: « ٣٣ » » وهي المؤكّدة لعاملها**، ونحو قولهِ تعالى: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ ﴾ « سورة يونس، من الآية: « ٩٩ » » وهي المؤكّدة لصاحبِها.

الثانية: أن يدلَ عاملُها على تجددِ صاحبها، نحو: « خَلَقَ اللهُ الزَرافةَ يديها أطولَ من رجليها » ـ فعاملها وهو « خَلَقَ » يدل على التجددِ والحدوثِ ـ، فـ « يديها » بدل بعض، و« أطول » حالٌ ملازمةٌ.

الثالثة: ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ ﴾ « سورة آل عمران، من الآية: « ١٨ » »، ... ولا ضابط لذلك، بل هو موقوفٌ على السماعِ ». ينظر: أوضح المسالك: ١٢١ ـ ١٢٢ « بتصرف ».

وينظر: البهجة المرضية: ٩٠. وينظر: شرح قطر الندى: ٢٤١.

وينظر: صفحة: ٣٣ ـ ٣٤ القادمة.

* والحالُ المؤكّدة لعاملها، كما عرّفها ابن عقيل، هي: كلّ وصفٍ دلَّ على معنى عاملهِ، وخالفَهُ لفظاً، وهو الأكثرُ؛ أو وافقه لفظاً، وهو دون الأوّل في الكثرةِ؛ فمثال الأوّل: « لا تَعْثَ في الأرضِ مُفسِداً » ...، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « ٧٩ » » ..... . ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٥٢ ـ ٦٥٣.

** قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « هذا هو القسمُ الثاني من الحالِ المؤكّدة، وهي: ما أكَّدَتْ مضمونَ الجملةِ، وشرطُ الجملةِ: أن تكونَ اسمية، وَجُزْآها معرفتان،

جامدان، نحو: « زَيْدٌ أَخُوك عَطُوفاً »، و« أنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً » ... فـ « عَطُوفاً »، « ومعروفاً » حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير في الأوّل: « أحقُّه عطوفاً »، وفي الثاني: « أُحَقُّ معروفاً » ». ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٥٢ ـ ٦٥٤ « بتصرف ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ومؤكدةٌ لصاحبِها، وهي التي يُستفادُ معناها من صريحِ لفظِ صاحبها ». شرح شذور الذهب: ٢٣٣.

(١٦٥) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « يكثرُ مجيءُ الحال جامدةً إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحو: « بِعْهُ مُدّاً بِدِرْهَم » ـ بنصبِ « مُد » حالاً، وهو ما نحن بصددِه؛ ويجوزُ رفع « مُد » مبتدأ، وهذا لا يُناسب هذا الموضع ـ فـ « مُدّاً »: حال جامدة، وهي في معنى المُشتق؛ إذ المعنى: « بِعْهُ مُسَعَّراً كل مُدّ بدرهم »؛ ويكثر جمودُهَا ـ أيضاً ـ فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحو: « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ » ـ ويجوزُ إعراب « يد » على النصبِ حالاً وهو مرادنا هنا، ويجوزُ إعرابها على الرفعِ مبتدءاً وهذا لا يناسب هذا الموضع ـ أي: مُنَاجَزَةً؛ أو على تشبيهٍ، نحو: « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً »، أي: مُشبِهاً الأَسَدَ، فـ « يداً »، و« أسداً » جامدان، وَصَحَّ وقوعهما حالاً لظهورِ تَأَوُّلِهما بمشتقٍ ... ». ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٧ ـ ٦٢٨ « بتصرف ».

وقد زاد ابن هشام، والسيوطي « رحمهما الله تعالى »، موصوفاً آخر، تجيء فيهِ الحال جامدة مؤولة بمشتقٍ.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « أن تدل على ترتيبٍ، كـ « ادخلوا رَجُلاً رَجُلاً » ـ مجموعهما حال ـ، أي: مترتبين ». أوضح المسالك: ١٢٢. وينظر: البهجة المرضية: ٩٠.

مسألة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فإن قلت: يَرِدُ على ذكرِ الوَصْفِ نحو قولهِ تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « ٧١ » »؛ فإنَّ « ثُبَاتٍ » حالٌ، وليسَ بوَصْفٍ ». شرح قطر الندى: ٢٣٤.

وأجاب ابن هشام « رحمه الله تعالى » بقولِهِ: « وربما جاءت ـ أراد: الحال ـ اسماً جامداً، كقولِهِ تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « ٧١ » »؛ فـ « ثُبَاتٍ » حالٌ

من الواو في « فَٱنفِرُواْ » وهو جامدٌ، لكنَّهُ في تأويلِ المُشتق، أي: متفرقين بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴿٧١﴾ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « ٧١ » »، وقد اشتملت هذهِ الآية على مجيءِ الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة ». شرح شذور الذهب: ٢٣٦.

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « ويقل ـ أي: مجيء الحال جامداً ـ إذا كان غير مؤول بالمُشتقِ بأن كان موصوفاً، نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴾ « سورة مريم، من الآية: « ١٧ » »؛ أو دالاً على عددٍ، نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةً ﴾ « سورة الأعراف، من الآية: « ١٤٢ » »؛ أو تفضل، نحو: « هذا بُسراً أطيب منه رطباً »؛ أو كان نوعاً لصاحبهِ، نحو: « هذا مالك ذهباً »؛ أو فرعاً له، نحو: « هذا حديدك خاتماً »؛ أو أصلاً، نحو: « هذا خاتمك حديداً » ». البهجة المرضية: ٩٠ ـ ٩١. وينظر: أوضح المسالك: ١٢٢.

(١٦٦) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٥.

(١٦٧) ينظر: البهجة المرضية: ٩٠.

أي: ما يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليهِ في تمامِ المعنى.

(١٦٨) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « والمُرادُ بـ « الفضلة »: ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يَصِحُّ الاستغناء عنه ». شرح قطر الندى: ٢٣٥.

مسألة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وعلى ذكرِ الفضلة نحو قولهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾ « سورة الإسراء، من الآية: « ٣٧ » »؛ و« سورة لقمان، من الآية: « ١٨ » » ... فإنَّهُ لو أسقط « مَرَحًا »، ... فَسَدَ المعنى، فيبطل كون الحال فضلة ».

وأجاب ابن هشام « رحمه الله تعالى » بقولِهِ: « والمُرادُ بـ « الفضلة »: ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه ». شرح قطر الندى: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(١٦٩) وقد مثّلَ ابن هشام « رحمه الله تعالى » لِما لا يُستغنى عنها، بقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾ « سورة الإسراء، من الآية: « ٣٧ » »؛ و« سورة لقمان، من الآية: « ١٨ » »؛ وبقولِ الشاعر:

ليس من مات فاستراحَ بميتٍ ... إنّما الميتُ مَيِّتُ الأحياءِ

إنّما الميتُ من يعيشُ كئيباً ... كاسفاً بالُهُ قليلَ الرَّجاءِ *

وقال « رحمه الله تعالى »: فإنَّهُ لو اسقط « مَرَحًا »، و« كئيباً » فسدَ المعنى، فيبطل كون الحال فضلة. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

* وهذان البيتان من كلامِ عدي بن الرعلاء.

<u>والشاهد فيه</u>:

ما مثل لأجلِهِ، وهو على التفصيلِ: قوله:

إنّما الميتُ من يعيشُ كئيباً ... كاسفاً بالُهُ قليلَ الرَّجاءِ

فإنَّ هذهِ الأحوال لا يستغني الكلام عنها؛ لأنّك لو أسقطتها أصبحَ الكلام: « إنّما الميت من يعيش »، وهذا تناقض لأنّك حملت الشيء على ضدهِ، لكن بعد ذكر هذهِ الأحوال صحّ المعنى.

(١٧٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤.

(١٧١) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « مذهب جمهور النحويين أنَّ الحالَ لا تكون إلّا نكرةً، وأنَّ ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكّرٌ مَعْنى ». شرح ابن عقيل، ١: ٦٣٠.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: أنَّ حكم شرطهِ الوجوب واللّزوم. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٥؛ شرح شذور الذهب: ١٢٣.

(١٧٢) بنكرةٍ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٥؛ شرح الأشموني، ٢: ٤٩٢.

قال الأشموني « رحمه الله تعالى »: « وإنّما ألتزمَ تنكيره لئلا يُتوهّم نعتاً؛ لأنَّ الغالبَ كونُه مشتقاً وصاحبه معرفة ». شرح الأشموني، ٢: ٤٩٧.

(١٧٣) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وكقولهم: « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » وهذا مُؤوَّلٌ بما لا إضافة فيهِ، والتقدير: « اجتهد منفرداً » ». شرح قطر الندى: ٢٣٦. وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣٧.

(١٧٤) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « مُخرَّجَة على زيادةِ الألف واللّام ». شرح قطر الندى: ٢٣٥ ـ ٢٣٦. وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣٦.

(١٧٥) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وقد تأتي بلفظِ المعرفة بالعَلَمِيَّةِ، كقولهم: « جاءتِ الْخَيْل بَدَادِ »، أي: « مُتبدِّدَةً »، فإنَّ « بَدَادِ » في الأصلِ علمٌ على جنسِ التبدُّدِ، كما أنَّ « فجار » علمٌ للفَجرةِ ». شرح شذور الذهب: ٢٣٧. وينظر: البهجة المرضية: ٩١.

(١٧٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦؛ أوضح المسالك: ١٢٣؛ البهجة المرضية: ٩١؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٣٣.

(١٧٧) وكنحو قولهِ تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ « سورة القمر، من الآية: « ٧ » »، فـ « خُشَّعًا »: حالٌ من الضميرِ في قولِهِ تعالى: « ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦.

ملاحظة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغٍ ». أوضح المسالك: ١٢٣. وينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٣٣.

والمسوغات ما ذكرهُ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في النقاطِ رقم: « ٢ »، و« ٣ »، و« ٤ »:

وقلَّ مجيْ صاحب الحال نكرة بلا مُسوِّغٍ من المسوغات « أي: نكرة محضة »، ومنه قولهم: « مررتُ بماءٍ قِعْدةَ* رَجُلٍ »، وقولهم: « عليه مائةٌ بيضاً »، و« عليهِ مائةٌ عيناً »**، وأجاز سيبويه « رحمه الله تعالى »: « فيها رَجُلٌ قائِماً ». ينظر: الكتاب، ٢: ١١٢؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٧؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٤٠؛ البهجة المرضية: ٩١؛ أوضح المسالك: ١٢٤.

* قِعْدةَ رَجُلٍ، أي: مقدار قعدتهِ.

** « بيضاً »، و« عيناً »: هما حالٌ من « مائة »، لأنّهُ جمعاً ومنصوباً، ولا يكون تمييزاً لأنَّ تمييز « مائة » إنّما يكون مفرداً مجروراً.

(١٧٨) ينظر: أوضح المسالك: ١٢٣؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٣٥ . ٦٣٦؛ البهجة المرضية: ٩١.

(١٧٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦؛ أوضح المسالك: ١٢٤؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٣٥، ٦٣٧؛ البهجة المرضية: ٩١.

(١٨٠) سورة فصلت، من الآية « ١٠ ».

(١٨١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦.

(١٨٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦.

(١٨٣) سورة الشعراء، الآية: « ٢٠٨ ».

(١٨٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦.

(١٨٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٦؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٩.

(١٨٦) البيت:

لِمَيّة مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

أورد سيبويه « رحمه الله تعالى » صدرَ البيتِ ونسبه لِكُثَيِّر عزة. ينظر: الكتاب، ٢: ١٢٣؛ واستشهد بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "شرح قطر الندى" كاملاً برقم: « ١٠٥ »: ٢٣٦؛ واستشهد « رحمه الله تعالى » بهِ مرتين في "شرح شذور الذهب"، المرة الأوّلى كاملاً برقم: « ٧ »: ٢٦، والثانية أورد صدر البيت برقم: « ٧ »: ٢٣٩؛ واستشهد « رحمه الله تعالى » بهِ في "أوضح المسالك": ١٢٣؛ واستشهد السيوطي « رحمه الله تعالى » بهِ في "البهجة المرضية": ٩١.

الإعراب:

« لِمَيّة »: جار ومجرور منعلِّقٌ بمحذوفٍ خبر مقدّم، « مُوحِشاً »: حال مقدّم على صاحبِهِ منصوبٌ وعلامة نصبهِ الفتحة الظاهرة على آخرِهِ، « طَلَلُ »: مُبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، « يَلُوحُ »: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعهِ الضمة الظاهرة على آخرِهِ، وفاعلهُ ضمير مستتر فيهِ جوازاً تقديره: هو، يعود إلى « طلل »، والجملة من: « يلوح » وفاعله في محلِ رفعٍ صفة لـ « طلل ». « كأنَّهُ »: « كأنَّ »: حرف تشبيه ونصب، والهاء: ضمير « الطلل » وهو اسمهُ. « خِلَلُ »: خبر « كأنّ »، والجملة من « كأنّ » واسمه وخبره في محلِ نصبٍ حال من الضمير المستتر في « يلوح ».

الشاهد فيه:

قوله: « مُوحِشاً طَلَلُ » وهو مجيءُ الحال من النكرةِ، والمسوغ لهُ كون النكرة متأخرة عن الحالِ.

(١٨٧) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « « لمية »: جار ومجرور خبر مقدّم، « موحشاً »: حالٌ، « طلل »: مبتدأ مؤخر ».

(١٨٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٧.

(١٨٩) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٠ ـ ٥٦٥.

(١٩٠) ينظر: أوضح المسالك: ١٢٨؛ شرح الأشموني، ٢: ٥٧٦.

(١٩١) ينظر: أوضح المسالك: ١٢٩؛ شرح الأشموني، ٢: ٥٧٩.

(١٩٢) ينظر: شرح الأشموني، ٢: ٥٧٩.

(١٩٣) سورة يوسف، الآية: « ١٦ ».

(١٩٤) ينظر: شرح الأشموني، ٢: ٥٧٩.

(١٩٥) ينظر: شرح الأشموني، ٢: ٥٧٩.

(١٩٦) ينظر: شرح الأشموني، ٢: ٥٧٩.

تنبيهان:

١. قال الأشموني « رحمه الله تعالى »: « كما يقعُ الحالُ جملةً يقعُ ـ أيضاً ـ ظرفاً، نحو: « رأيتُ الهلالَ بين السّحاب »؛ وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ ﴾ « سورة القصص، من الآية: « ٧٩ » » ويتعلّقان باستقرار محذوف وجوباً، وأمّا: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ « سورة النمل، من الآية: « ٤٠ »، فليس « مُسْتَقِرًّا » فيهِ هو المُتعلّق لأنَّهُ كونٌ خاصٌ، إذ معناه: عدم التحرك، وذلك مطلق الوجود ». شرح الأشموني، ٢: ٦٣٠.

٢. قال الأشموني « رحمه الله تعالى »: « قد تحذف الحال للقرينةِ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقولُ: ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ « سورة الرعد، من الآيتين: « ٢٣، ٢٤ » »، أي: « قائلين ذلك »؛ ﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ ﴾ « سورة البقرة، من الآية: « ١٢٧ » »، أي: « قائلين ذلك » ». شرح الأشموني، ٢: ٦٣٤.

(١٩٧) في اللغةِ، بمعنى: فصلُ الشيء عن غيرِهِ، قال الله تعالى: ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٩ ﴾ « سورة يس، الآية: « ٥٩ » »، أي: « انفصلوا من المؤمنين »؛ وقوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ ﴾ « سورة الملك، من الآية: « ٨ » »، أي: « ينفصلُ بعضها عن بعضٍ ». ويُسمى: مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومُبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٠؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٦٣؛ البهجة المرضية: ٩٥.

(١٩٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٧؛ أوضح المسالك: ١٣١؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٠؛ شرح الوافية: ٢٢٥.

(١٩٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٧، ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٩؛ أوضح المسالك: ١٣١؛ البهجة المرضية: ٩٥؛ شرح الوافية: ٢٢٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٦٣ ـ ٦٦٤.

(٢٠٠) والجملة سواءٌ أكانت اسمية أم فعلية. وشبه الجملة: هو الظرفُ والجار والمجرور.

(٢٠١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢٠٢) وهذا على الأصلِ في كلٍّ منهما، وقد يكون كلّ واحد منهما على خلافِ الأصل.

(٢٠٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢٠٤) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « من المنصوبات: التمييز، وهو ما اجتمع فيهِ خمسةُ أمور: أحدها: أن يكون اسماً. والثاني: أن يكون فضلة. والثالث: أن يكون نكرة. والرابع: أن يكون جامداً. والخامس: أن يكون مُفَسِّراً لِما انبهم من الذوات. فهو موافقٌ للحالِ في الأمورِ الثلاثةِ الأوّلى، ومخالفٌ في الأمرين الأخيرين؛ لأنَّ الحالَ مشتقٌ مبيّن للهيئات، والتمييز جامد مبيّن للذوات ». شرح قطر الندى: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢٠٥) نرى في كلامِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في الهامشِ السابق أنّهُ يذكُر رأيه على إطلاقِهِ، ولا نظنّهُ يريد أن يحكم بالإطلاقِ، أو أن يريد الإطلاق حكماً كما قال، لأمورٍ، وهي:

أولهما: أنَّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » وإنْ لم ينص على مجيءِ الحال جملة أو شبه جملة في كتابهِ "شرح قطر الندى" إلّا أنّهُ قد نَصَّ على مجيءِ الحال اسماً مفرداً ومجيئه شبه جملة في كتابهِ "أوضح المسالك". ينظر: أوضح المسالك: ١٢٨ ـ ١٢٩.

الثاني: أنَّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » قد نَصَّ على أنَّ التمييز لا يأتي إلّا اسماً. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٧؛ شرح شذور الذهب: ٢٣٩؛ أوضح المسالك: ١٣١.

وقد قال « رحمه الله تعالى » في كتابهِ "شرح قطر الندى": ٢٣٧ـ ٢٣٨. أنَّ التمييز موافقاً للحالِ في كونهما يكونان اسماً.

ونقول: أنَّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » لم يكن متناقضاً في كلامِهِ، فكلامه بعضه من بعضٍ، وهو متكامِلٌ من خلالِ التعميم وتفصيل القول. فهو « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ "شرح قطر الندى" أطلق اللّفظ عاماً ولكنَّهُ لم يُرد الإطلاق بالتعميمِ حكماً، وإنّما لِما رآه مناسباً لِمثلِ المستوى وحجم الكتاب "شرح قطر الندى" الذي كما نعلمُ جميعاً أنَّهُ إنّما يهتم بالمراحلِ الدراسية المتوسطة بالنسبةِ للدرسِ النحوي، ولكنَّهُ إنّما لم يُصرح بمجيءِ الحال جملة أو شبه جملة في كتابِهِ "شرح قطر الندى" خاصة هنا في هذا المُوضع، والله أعلم.

وأنا أوافق الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » على اعتراضهِ أن يكون المُراد: الكلامُ على إطلاقهِ حكماً نهائياً أو مجرد الذكر تعميماً لِما يليق بالموضعِ أو بالموضعِ من المؤلّفات، ولما يصح منه خاصةً بالذكرِ التفصيلي في هذا الموضع من كتاب "شرح قطر الندى".

وأوافق الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » على عدمِ أخذ الكلام على إطلاقِهِ لأيّ سببٍ من الأسبابِ، في هذا الموضع وأنَّ التفصيل في هذهِ المسألة في مثلِ كتابِهِ وكتاب ابن هشام « رحمهما الله تعالى » ـ التي يُراعى فيها المستوى المتوسط بالنسبةِ للدرسِ النحوي ـ حرياً أن يُؤخذ ويُعتمد.

وعذر ابن هشام « رحمه الله تعالى » أنَّه لم يذكر أنَّ الحالَ تأتي جملة، وشبه جملة في كتابِهِ "شرح قطر الندى"، ولو أنَّهُ قال ذلك ونص عليهِ في كتابِهِ "شرح قطر الندى" لكان

أفضل، وإن كان حرياً بهِ أن يُفصل القول في كتابِهِ المذكور، ولا يترك القول أو الكلام على إطلاقِهِ.

(٢٠٦) ينظر: صفحة: ٢٧ ـ ٣٢ السابقة.

(٢٠٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٨.

وقد أوردَ الأُستاذُ محمد محيي الدين عبد الحميد « رحمه الله تعالى » في كتابهِ "سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى"، والذي بهامش كتاب "شرح قطر الندى" كما هو معروفٌ، تفصيلاً بالمواضعِ التي يتفقُ فيها الحال مع التمييز والمواضع التي يفترقان فيها. وهو تفصيلٌ جيدٌ من حيث كونِهِ عاماً ومفصلاً شاملاً لم أجد بُداً من ذكرِهِ، للإفادةِ منه، في هذا الموضع، حيث قال: « يتفق الحال والتمييز في خمسةِ أمورٍ: الأوّل: أنَّ كلّ واحدٍ منهما اسم. والثاني: أنَّ كلّ واحدٍ منهما فضلة. والثالث: أنَّ كلّ واحدٍ منهما نكرة. والرابع: أنَّ كلّ واحدٍ منهما منصوب. والخامس: أنَّ كلّ واحدٍ منهما مفسّر لما قبله.

ويفترقان في خمسةِ أمورٍ، وهي: أولها: أنَّ الأصل في الحالِ أن يفسرَ هيئة صاحبهِ، والتمييز يفسر ما أنبهم من ذوات أو نسبة. وثانيهما: أنَ الأصل في الحالِ أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يكون كلّ واحدٍ منهما على خلافِ الأصل فيهِ. ثالثها: أنَّ الحالَ يأتي ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها. ورابعها: أنَّ الحالَ قد يكون مؤكداً لصاحبِهِ أو لعاملِهِ، قياساً، وأمّا التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليهِ الجمهور. بل إن جاء مؤكداً فإنّهُ يكون مؤكداً لشيءٍ غيرِ عاملِهِ وغيرِ صاحبِهِ. وخامسها: أنَّ الحالَ قد يكون غير مُستغنى عنه... والتمييز لا يكون بهذهِ المنزلة، بل هو مُستغنى عنه دائماً، نعني أنَّ معنى الكلام لا يفسد بدونهِ ». شرح قطر الندى: هامش رقم: « ١ »: ٢٣٨.

(٢٠٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٠.

(٢٠٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤١؛ أوضح المسالك: ١٣١.

(٢١٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤١ ـ ٢٤٢؛ أوضح المسالك: ١٣١.

(٢١١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٢؛ أوضح المسالك: ١٣١.

(٢١٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤١؛ أوضح المسالك: ١٣١.

ملاحظة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وقد أشرتُ بقولي: « وأكثر وقوعهِ » ـ من كلامهِ في "متن قطر الندى، وبل الصدى" ـ إلى أنَّ تمييزَ المُفردِ لا يختص بالوقوعِ بعد المقادير ». شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢١٣) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « سيأتي بحث العدد في أواخرِ الكتاب ».

(٢١٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٩؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ أوضح المسالك: ١٣١.

(٢١٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٩؛ شرح شذور الذهب: ٢٤١.

(٢١٦) وهذا ما أطلق عليهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » بـ « العدد الصريح ». ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٠.

(٢١٧) سورة يوسف، من الآية: « ٤ ».

(٢١٨) سورة ص، من الآية: « ٢٣ ».

(٢١٩) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وفُهِمَ من عطفي في المقدمة ـ أراد: متن كتاب "قطر الندى، وبل الصدى" ـ العَدَدَ على المقاديرِ ـ بقولِهِ: « وأكثر وقوعِهِ بعد المقادير ...، والعدد ... » ـ أنَّه ليس من جملتِها، وهو قولُ أكثر المحققين؛ لأنَّ المُراد بـ « المقاديرِ »: ما لم تُرَدْ حقيقتُهُ، بل مقدارُهُ، حتى إنَّه تَصِحُّ إضافة المقدار إليهِ، وليس العدد كذلك، ألَا ترى أنَّك تقول: « عنْدِي مقدارُ رطْلٍ زَيْتاً »، ولا تقول: « عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرين رَجُلاً »، إلّا على معنى آخر* ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٩ « بتصرف ».

* والمعنى الآخر، أي: « عندي مقدر وزن قدر هذا العدد من الرجالِ ».

أمثلة:

ومن أمثلة العدد التمييز الصريح:

قوله تعالى: ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ « سورة المائدة، من الآية: « ١٢ » ».

قولـــه تعـــالى: ﴿ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ « سورة الأعراف، من الآية: « ١٤٢ » ».

قوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ « سورة العنكبوت، من الآية: « ١٤ » ».

قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ « سورة النور، من الآية : « ٤ » ».

قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ « سورة المجادلة، من الآية: « ٤ » ».

قوله تعالى: ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ « سورة الحاقة، من الآية: « ٣٢ » ».

(٢٢٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢١) سورة الكهف، من الآية: « ١٠٩ ».

(٢٢٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢٥) سورة مريم، من الآية: « ٤ ».

(٢٢٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٢٩) سورة القمر، من الآية: « ١٢ ».

(٢٣٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٣١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٣٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٣٣) ومثلهُ قوله تعالى: ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً ﴾ « سورة الكهف، من الآية: « ٣٤ » »، أصلهُ: « مالي أَكثَرُ »، فحذف المُضاف ـ وهو المال ـ وأُقيم المُضاف إليهِ ـ وهو ضمير المُتكلّم ـ مقامه، فارتفع وانفصل، وصار: « أنا أكثرُ منك »، ثمّ جيء بالمحذوفِ تمييزاً. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٣.

(٢٣٤) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: وذلك بعد « أفعل » التفضيل المخبر بهِ عَمَّا هو مُغاير للتمييزِ ـ وهو ما كان فاعلاً في المعنى وعلامتهُ أن يصلح جعلهُ فاعلاً بعد جعل « أفعل » التفضيل فعلاً ـ، وذلك كقولك: « زَيْدٌ أكثرُ مِنْكَ عِلْمَاً »، أصله: « عِلْمُ زَيْد أكثرُ »، وكقوله تعالى: ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ ﴾ « سورة الكهف، من الآية: « ٣٤ » ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠ ـ ٢٤١ « بتصرف ». وينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٦٦.

وهذا ما ذكرهُ الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » في متن كتابهِ "التوضيح".

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: فإن كان الواقع بعد « أفعل » التفضيل هو عينَ المُخبر عنه ـ وهو ما لم يكن فاعلاً في المعنى ـ وجبَ خِفْضهُ بالإضافةِ، كقولك: « مالُ زيدٍ أكثَرُ مالٍ » إلّا إنْ كان « أفعَلُ » التفضيلِ مُضافاً إلى غيرِهِ فينتصب، نحو: « زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤١ « بتصرف ». وينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٦٦ ـ ٦٦٧.

ملاحظة:

ولم يذكر الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » النوع الثاني من أنواعِ التمييز المُفسِّر للنسبةِ، وهو الغير محوَّل. وذلك لورود الخلاف فيهِ، وهذا ما تعهد بهِ بأن لا يورد في كتابهِ "توضيح قطر الندى، وبل الصدى" ما وردَ الخلاف فيهِ إلّا في حدودٍ ضيقةٍ وبصورةٍ موجزةٍ وعامّةٍ ومبسطةٍ.

أمّا ابن هشام « رحمه الله تعالى » فقد ذكرهُ ومثَّل له في كتابيهِ "متن قطر الندى"، و"شرح قطر الندى": بـ « امتلأ الإناءُ ماءً ».

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »، وقد جعله قسماً رابعاً من أقسامِ التمييز المُبيّن لجهةِ النسبةِ في كتابهِ "شرح شذور الذهب": « الرابع: أن يكون غير مُحَوَّل، كقول العرب: « للهِ دَرُّهُ فارساً »، و« حَسْبُكَ بهِ ناصراً »، وقول الشاعر: « يا جَارَتا مَا أَنْتِ جَارَهْ » ».

الإعراب:

« يا »: حرف نداء، « جارتا »: مُنادى مضاف لليـاءِ، وأصلهُ: « يا جارتي » فقلبت الكسرة فتحة والياء ألِفاً، « ما » مبتدأ وهو اسم استفهام، « أنت » خبره، والمعنى: « عَظُمْتِ »، كنا يُقالُ: « زيدٌ وما زيدٌ »، أي: « شيء عظيم »، و« جارة »: تمييز، وقيل: حال. وقيل: « ما » نافية، و« أنت »: اسمها، و« جارة »: خبر ما الحجازية، أي: « لست جارة بل أنت أشرف من الجارة ». والصواب: الأوّل، ويدل عليه قول الشاعر:

يا سَيِّداً ما أنتَ من سَيِّدٍ مُوطَّأَ الأكتافِ رحبَ الذِّراع.

ومن لا تدخل على الحالِ وإنّما تدخل على التمييز ». شرح شذور الذهب: ٢٤٣ ـ ٢٤٤. وينظر: قطر الندى وبل الصدى: ؛ شرح قطر الندى: . وينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٦٧ ـ ٦٦٨؛ البهجة المرضية: ٩٦.

(٢٣٥) سورة الكهف، من الآية: « ٣٤ ».

(٢٣٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤١.

(٢٣٧) سورة النمل، من الآية: « ١٩ ». فـ « ضَاحِكًا »: حالٌ مؤكِّدة.

(٢٣٨) سورة التوبة، من الآية: « ٣٦ ». و « شَهْرًا »: تمييز مؤكداً.

والفرق بين تأكيد الحال وتأكيد التمييز، كما نراهُ في الآيتين الكريمتين: أنَّ تأكيد الحال إنّما هو مؤكداً لعاملـهِ، فـ « ضَاحِكًا » حال مؤكدة لـ « فَتَبَسَّمَ » وهو عاملـه. أمّا التمييز فلا يكون مؤكداً لعاملِهِ، فـ « شَهْرًا » في الآية الكريمة الثانية تمييز لقولِهِ تعالى: « ٱثْنَا عَشَرَ » وهو العامل في التمييز، وليس التمييز « شَهْرًا » مؤكداً لـ « ٱثْنَا عَشَرَ »، بل هو مُبيّن لهُ، وإنّما هو مؤكد لقولِهِ تعالى: « إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ » وليس هو العامل فيهِ.

(٢٣٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٩.

(٢٤٠) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ومن تمييز العدد تمييزُ « كم » الاستفهامية، وذلك لأنَّ « كم » في العربية كناية عن عددٍ مجهولِ الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى: « أيَّ عددٍ »، ويستعملها من يسأل عن كميةِ الشيء؛ وخبرية بمعنى: « كثير »، ويستعملها من يُريد الافتخار والتكثير ». شرح قطر الندى: ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٢٤١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٤٢) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ ». شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٤٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٤٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٤٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

ملاحظة:

أمّا « كم » الخبرية، فهي بمعنى: « كثير »، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، وتمييزها مخفوض دائماً، وهو يكون تارة مجموعاً ـ كـ « تمييز العشرة فما دونها » ـ، تقول: « كم عبيدٍ ملكتُ! »، كما تقول: « عشرةَ أعبدٍ ملكت »، و« ثلاثة أعبدٍ ملكت »؛ وتارة يكون مفرداً ـ كـ « تمييز المائة فما فوقها » ـ، تقولُ: « كم عبدٍ ملكت! »، كما تقول: « مائة عبدٍ ملكت »، و« ألف عبدٍ ملكت ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٢٤٦) ينظر: المصباح في علم النحو: ٩٠؛ البهجة المرضية: ٨٦؛ شرح الأشموني، ٢: ٣٩٥.

(٢٤٧) جاء في هامشِ الأصلِ و« ب » بإحالةٍ: « عَدَّ منها بعض النحاة: « ليس، ولا يكون » والمنصوب بعدهما خبر لهما لا منصوب على أنَّه مُستثنى، وإن كان مُستثنى من حيثِ المعنى ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧ ـ ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٥ ـ ٢٤٦؛ أوضح المسالك: ١١٥، ١١٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٦ ـ ٦١٧.

والأداتان: « ليس، ولا يكون » وهما فعلان، والمُستثنى بعدهما واجب النصبِ مطلقاً بإجماعٍ، على أنَّهُ خبرهما، وهو مُستثنى في المعنى كما ذكر الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى ». تقول: « قَامُوا لَيْسَ زَيْداً »، و« قَاموا لا يكون زيداً ». فإنْ قال قائلٌ: فأين اسمهما؟ قلت كما أجاب ابن هشام « رحمه الله تعالى » على ذلك: اسمهما مستتر فيهما وجوباً، وهو عائدٌ على البعضِ المفهوم من الكلِّ السابق، وهذا إنّما على رأي الجمهور وعلى ما هو المشهور. والتقديرُ للمثالين السابقين: « ليس بعضُهم زيداً »، « ولا يكون بعضُهم زيداً ». ومن العلماء من قال: أنَّ الضميرَ عائدٌ على الوصفِ المفهومِ من الفعلِ السابقِ، فيكون التقدير وللمثالين السابقين: « قاموا ليس هو ـ أي: القائم ـ زيداً ». وإذا قلت: « ضربتُ القوم ليس زيداً » فيكون تقديرُ الكلام: « ضربتُ القوم ليس هو ـ أي: المضروب ـ زيداً »، فـ « القائم »: اسمُ فاعل فهم من الفعلِ السابق « قام »، و« المضروب »: اسم مفعول فهم من الفعلِ السابق « ضربت »، وهو ضعيف ولذلك لم يوردهُ ابن هشام في كتابيهِ "شرح قطر الندى"، و"شرح شذور الذهب"؛ وقد ذكرهُ في "أوضح المسالك".

وهنالك رأيٌ ثالث قالهُ بعضُ العلماءِ « رحمهم الله تعالى »: وهو أن يكون اسمها المُستتر عائد على الفعلِ المفهوم من الكلامِ السابق، ويكون الفعل في هذهِ العبارة هو

المصدر، تقول: « حَضَرَ القومُ ليس زيداً »، و« حَضَرَ القومُ لا يكون زيداً »، فتقديرُ الكلام: « حَضَرَ القومُ ليس هو ـ الحضور « أي: الفعل » ـ حضور « فعل » زيد »، أي: « ليس القيام قيام زيد »؛ و« حَضَرَ القومُ لا يكون هو ـ الحضور « أي: الفعل » ـ حضور « فعل » زيد »، أي: « لا يكون القيام قيام زيد »، وقد خُذِفَ المُضاف قبل المُستثنى. وهذا الرأي ضعيفٌ كذلك. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧ ـ ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠، ٦١٦، ٦١٧.

ملاحظة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « ... لا يُستعمل في الاستثناءِ من لفظِ الكون غير: « يكون » وأنّها لا تستعمل فيهِ إلّا بعد « لا » فلا تستعمل فيهِ بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: « لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، ومَا » ». شرح ابن عقيل، ١: ٦١٧.

(٢٤٨) عند الجمع. ينظر: أوضح المسالك: ١١٥؛ الكتاب، ٢: ٣٠٩.

(٢٤٩) و« سوى » بلغاتها. فإنَّهُ يُقالُ: « سِوىً كرضا »، و« سُوِىً كهُدى »، و« سواء كسماء »، و« سواء كبناء »، وهي أغربها. ينظر: أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠؛ الكتاب، ٢: ٣٠٩.

(٢٥٠) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٠.

(٢٥١) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦١٧ ـ ٦١٨.

(٢٥٢) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢١ ـ ٦٢٣. وسنتحدث عن كلِّ هذهِ الأدوات بتفصيلٍ في مواضعها القادمة، إن شاء الله تعالى.

(٢٥٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٨.

(٢٥٤) ينظر: أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح قطر الندى: ٢٤٧.

(٢٥٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٨؛ أوضح المسالك: ١١٥.

(٢٥٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح قطر الندى: ٢٤٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٩.

والمُراد بـ « المُتصل »: أن يكون المُستثنى داخلاً في جنسِ المُستثنى منه، أي: بعضاً ممّا قبله.

والمُراد بـ « المُنقطع »: وهو الذي لا يكون المُستثنى داخلاً في جنسِ المُستثنى منه، أي: لا يكون بعضاً ممّا قبله. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٠؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٩؛ شرح الوافية: ٢٢٩.

(٢٥٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٤؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٧؛ الكتاب، ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢٥٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٤؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٨؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٧؛ البهجة المرضية: ٨٦؛ الكتاب، ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢٥٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٤؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٨؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٧؛ الكتاب، ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢٦٠) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٩.

(٢٦١) سورة البقرة، من الآية: « ٢٤٩ ».

(٢٦٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٤ ـ ٢٤٥؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٨؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٧.

(٢٦٣) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٩.

(٢٦٤) سورة الحجر، الآية: « ٣٠ »، ومن الآية: « ٣١ ».

(٢٦٥) جاء في هامشِ الأصلِ و« ب » بإحالةٍ: « هذا مبنيٌّ على قولِ الكثيرين انَّ إبليس ليس من الملائكةِ ».

قال تعالى: ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ ﴾ ((سورة الكهف، من الآية: « ٥٠ »)).

أمّا إنْ كان إبليسُ من جنسِ الملائكة، فالاستثناء على ذلك متصلاً، وهذا خلاف الصواب، لأنَّ إبليسَ ليس من جنسِ الملائكةِ على رأي الكثيرين.

(٢٦٦) على أصل الباب « الاستثناء » وهو عربي جيد كما نعتهُ ابن هشام « رحمه الله تعالى ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٥؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٠؛ أوضح المسالك: ١١٦؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٩؛ البهجة المرضية: ٨٦؛ الكتاب، ٢: ٣١١، ٣١٩.

(٢٦٧) وهذا عند البصريين، وهو الراجحُ الأجودُ من سابقِهِ كما قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »، وهو وجه الكلامِ عند سيبويه « رحمه الله تعالى ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٥؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٠؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٩٩؛ البهجة المرضية: ٨٦؛ الكتاب، ٢: ٣١١؛ شرح الأشموني، ٢: ٤٠١ ـ ٤٠٢.

ملاحظة:

قال ابن النحاس « رحمه الله تعالى » فيما نسبه إليهِ السيوطي « رحمه الله تعالى »: كلُّ ما جازَ فيهِ الإتباع جازَ فيهِ النصب على الاستثناءِ ولا عكس. ينظر: البهجة المرضية: ٨٦.

(٢٦٨) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٣، ٢٤٤ ـ ٢٤٥؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٩ ـ ٢٥٠؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ البهجة المرضية: ٨٦.

(٢٦٩) سورة النساء، من الآية: « ٦٦ ».

(٢٧٠) قرأ ابن عامر « رحمه الله تعالى »: ﴿ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « ٦٦ » »، بالنصبِ ويقف بالألفِ؛ والباقون « رحمهم الله تعالى » بالرفعِ: ﴿ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « ٦٦ » »، ويقفون بغيرِ ألفٍ. ينظر: التيسير: ٩٦. وينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٥.

(٢٧١) سورة هود، من الآية: « ٨١ ».

(٢٧٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو « رحمهما الله تعالى »: ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتُكَۖ ﴾ « سورة هود، من الآية: « ٨١ »»، بالرفعِ؛ والباقون « رحمهم الله تعالى » بالنصب: ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾ « سورة هود، من الآية: « ٨١ »». ينظر: التيسير: ١٢٥؛ وينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٥.

ولابن هشام « رحمه الله تعالى » على قراءةِ النصب في هذا الشاهدِ القرآني كلامٌ، قال: « وفيهِ . أراد: في قراءةِ النصبِ . وجهان: أحدهما: أن يكون مستثنى من: ﴿ أَحَدٌ ﴾، وجاءت قراءةُ الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأنَّ مرجع القراءة الروايةُ لا الرأي. والثاني: أن يكون مُستثنى من: ﴿ بِأَهۡلِكَ ﴾، فعلى هذا يكون النصبُ واجباً ». شرح قطر الندى: ٢٤٥.

والآية الكريمة: ﴿ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ ﴿٨١﴾ ﴾ « سورة هود، الآية: « ٨١ »».

ملاحظة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: وإذا تعذر البدل على اللّفظِ أُبْدِلَ على الموضعِ، نحو: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ « سورة الصافات، من الآية: « ٣٥ »»، بالرفعِ، لأنَّ « لا » الجنسية لا تعمل في معرفةٍ ولا في موجبٍ. فإن قلت: « لا إله إلّا إلهٌ واحدٌ »، فالرفع أيضاً، لأنّها لا تعمل في موجبٍ. ينظر: أوضح المسالك: ١١٦.

(٢٧٣) وفي هذهِ الحالة إنّما تحدَّثَ الشيخُ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » عن الاستثناء بـ « إلّا » إن كان الكلامُ تاماً غير موجب وهو متصلٌ؛ ولم يذكر أو يتحدث الشيخ

الدبَّان « رحمه الله تعالى » عمّا إن كان الكلامُ تاماً غير موجب وهو منقطعٌ. وذلك لورود الخلاف فيهِ.

وبينّا في موضعٍ سابقٍ أنَّ المُتصلَ: أن يكون المُستثنى بعضاً ممّا قبله.

والمنقطع: هو الذي لا يكون بعضاً ممّا قبله.

ولقد تحدث ابن هشام ((رحمه الله تعالى)) عمّا إن كان الاستثناء بـ ((إلّا)) والكلامُ تامّ غير موجب والاستثناءُ منقطعاً، بقولِهِ: وإن كان الاستثناءُ منقطعاً فأهْلُ الحجاز يُوجبون النَّصْبَ . وهي اللّغة العليا . فيقولون: ((ما فيها أحدٌ إلّا حماراً)) وبلغتهم جاء التنزيلُ، قال اللهُ تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾ ((سورة النساء، من الآية: ((١٥٧))))؛ وبنو تميم يُجيزون النصب والإبدال . ويختارون النصب .، ويقرءون: ﴿ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّۚ ﴾ ((سورة النساء، من الآية: ((١٥٧))))، بالرفعِ، على أنَّهُ بدل من العلم بإعتبارِ الموضع، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفضِ على الإبدالِ منه باعتبار اللّفظ؛ لأنَّ الخافض له ((من)) الزائدة، و﴿ ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّۚ ﴾ معرفة موجبة، و((من)) الزائدة لا تعمل إلّا في النكرات المنفية أو المُستفهم عنها، وقد اجتمعا في قولِهِ تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ۝٣ ﴾ ((سورة الملك، من الآية: ((٣)))).

ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٦ ((بتصرف)). وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٠ . ٢٥١؛ أوضح المسالك: ١١٦؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٠٠؛ البهجة المرضية: ٨٦.

(٢٧٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ الكتاب، ٢: ٣١٠.

(٢٧٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٠٤؛ الكتاب، ٢: ٣١٠.

(٢٧٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٠٣؛ البهجة المرضية: ٨٧.

(٢٧٧) والمفرغ: ما حُذِفَ منه المُستثنى منه، وسُمي مفرّغاً، كما قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « لأنّ ما قبل « إلّا » قد تفرَّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ». شرح قطر الندى: ٢٤٧. و ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٠.

(٢٧٨) أي: لا عمل لـ « إلّا ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٩ ـ ٢٥٠؛ أوضح المسالك: ١١٥؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٠٣؛ الكتاب، ٢: ٣١٠ ـ ٣١١.

(٢٧٩) سورة آل عمران، من الآية: « ١٤٤ ».

(٢٨٠) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « والاستثناءُ في ذلك كلّه من اسمٍ عامٍ محذوفٍ؛ فتقدير: « ما قامَ إلّا زيدٌ »: « ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ » ». شرح قطر الندى: ٢٤٧.

(٢٨١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢٨٢) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وإذا تقدّم المُستثنى على المُستثنى منه وجَبَ نصبهُ مطلقاً، أي: سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: « ما فيها إلّا حماراً أحدٌ »؛ أو متصلاً، نحو: « ما قامَ إلّا زيداً القومُ » ..... . وإنّما امتنع الإتباع في ذلك لأنّ التابع لا يتقدّم على المتبوعِ ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٦ ـ ٢٤٧ « بتصرف ».

ولم يمثل الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » للاستثناء المنقطع، فأوردتُ كلام ابن هشام « رحمه الله تعالى ». وينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٠١؛ أوضح المسالك: ١١٦ ـ ١١٧؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٩.

(٢٨٣) قال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « وزعم الخليل « رحمه الله تعالى » أنّهم إنّما حملهم على نصبِ هذا أنّ المُستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مُبدلاً منه؛ لأنَّ الاستثناء إنّما حدُّهُ أن تَدَارَكَه بعد ما تنفي فتبدِلَه، فلّما لم يكن وجهُ الكلامِ هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرتَ المُستثنى ». الكتاب، ٢: ٣٣٥.

ملاحظة:

وفي ناصب المُستثنى بعد إلّا خلافٌ بين العلماء، ولهم فيهِ آراءٌ متعددة حتى داخل المذهب النحوي الواحد. وكلّ يرد على صاحبِهِ ويدحض حجته. فارتأيت أن لا أورد

مثل هذا الموضوع أو مثل هذهِ المسألة المطولة في مثل هذا الكتاب، لا سيما وأنّها تشكل ما يُقارب الخمس صفحات من كتابِ "الإنصاف" فمن رامها فلينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٥٦٠ ـ ٥٦٥.

مسألة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: «

وأَلْغِ « إلّا » ذاتَ توكِيدٍ : كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلّا العَلَا

إذا كررت « إلّا » لقصدِ التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليهِ شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: « ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ إلّا أخِيكَ »، فـ « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيهِ « إلّا » شيئاً، أي: لم تُفِد فيهِ استثناءً مستقلاً، وكأنّك قلت: « ما مررت بأحدٍ إلّا زيد أخيك »، ومثله: « لا تَمرُرْ بهم إلّا الفتى إلّا العَلَا »، والأصل: « لا تمرر بهم إلّا الفتى العَلَا »، فـ « العَلَا » بدلٌ من الفتى، وكررت « إلّا » توكيداً، ومثالُ العطف: « قام القومُ إلّا زيداً وإلّا عمراً »، والأصل: « إلّا زيداً وعمراً »، ثم كُررت « إلّا » توكيداً، ومنه قولهُ:

هَلِ الدَّهْرُ إلّا لَيْلَةٌ ونَهَارُهَا وإلّا طُلُوع الشمسِ ثُمَّ غِيارُهَا

والأصل: « وَطُلُوعُ الشمس »، وكررت « إلّا » توكيداً.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قولِهِ:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهْ إلّا رَسِيمُهُ وَإلّا رَمَلُهْ

والأصل: « إلّا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه »، فـ « رسيمُهُ »: بدل من « عَمَلُه »، و« رَمَلُهْ »: معطوف على « رسيمُهُ »، وكررت « إلّا » فيهما توكيداً ». شرح ابن عقيل، ١: ٥٤٩ ـ ٥٥١.

وقال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: «

وَإنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

إذا كُرِّرَت « إلّا » لغيرِ التوكيد . وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسْقِطَتْ لما فهِمَ ذلك . فلا يخلو: إمّا أن يكون الاستثناء مُفرَّغاً، أو غير مُفرَّغ.

فإن كان مُفرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بواحدٍ ونَصَبْتَ الباقي، فتقول: « مَا قَامَ إلّا زَيْدٌ إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً » ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْلِ العامل، بل أيّها شئت شَغَلْتَ العاملَ بهِ، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: « فَمَعْ تَفْرِيغٍ ... إلى آخرهِ »، أي: مع الاستثناء المُفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحدٍ ممّا استثنيته بـ « إلّا »، وانصب الباقي.

وإن كان الاستثناء غير مُفرغ، وهذا هو المُراد بقولِهِ:

وَدُونَ تفْرِيغٍ: مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بواحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كانَ دُونَ زَائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلِي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوّلِ

فلا يخلو: إمّا أن تتقدّم المُستثنَياتُ على المُستثنى منه، أو تتأخَّر.

فإن تقدّمت المُستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع، سواء كان الكلام مُوجَباً أو غير مُوجَب، نحو: « قَامَ إلّا زَيْداً إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً الْقَوْمُ »، و« مَا قَامَ إلّا زَيْداً إلّا عَمراً إلّا بَكراً القومُ » وهذا معنى قولِهِ: « دون تفريغ ... البيت ».

وإن تأخرت فلا يخلو: إمّا أن يكون الكلامُ مُوجَباً، أو غيرَ موجَبٍ، فإن كان مُوجباً وجب نَصْبُ الجميع، فتقول: « قَامَ القَوْمُ إلّا زَيْداً إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً »، وإن كان غيرَ موجبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يُعامل بهِ لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبْدل ممّا قبله . وهو المختار .، أو يُنصب . وهو قليل . كما تقدّم، وأمّا باقيها فيجب نَصْبُه، وذلك نحو: « مَا قَامَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً » فـ « زَيْدٌ » بدل من « أحد »، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المُصنف . أراد: ابن مالك « رحمه الله تعالى » .: « لَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلِيّ » فـ « امرؤ » بدل من الواو في « يَفُوا » وهذا معنى قوله: « وانصب لتأخير ... إلى آخره »، أي: وانصب

المُستثنيات كُلَّهَا إذا تأخرت عن المُستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً، وإن كان غير مُوجَب فجئ بواحدٍ منها مُعْرباً بما كان يُعْرَبُ بهِ لو لم يتكرر المُستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قولهِ: « وحكمها في القَصْدِ حُكم الأوّلِ »: أنَّ ما يتكرر من المُستثنيات حُكمه في المعنى حُكم المُستثنى الأوّل، فيثبت له ما يثبت للأوّل: من الدخول والخروج، ففي قولك: « قَامَ الْقَوْمُ إلّا زَيْداً إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً » الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك: « مَا قَامَ الْقَوْمُ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بَكْراً » الجميعُ داخلون، وكذلك في قولك: « مَا قَامَ أحَدٌ إلّا زَيْدٌ إلّا عَمْراً إلّا بَكراً » الجميع داخلون ». شرح ابن عقيل، ١: ٥٥٢ ـ ٥٥٤.

(٢٨٤) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتستعمل « غيرٌ » المُضافةُ لفظاً على وجهين: أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن تكون صفة للنكرةِ، نحو: ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ « سورة فاطر، من الآية: « ٣٧ » »، أو لمعرفةٍ قريبةٍ منها، نحو: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ « سورة الفاتحة، من الآية: « ٧ » » لأنَّ المعرّفَ الجنسي قريبٌ من النكرة، ولأنَّ غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعُف إبهامها، ... . والثاني: أن تكون استثناء، فتعرب بإعرابِ الاسم التالي « إلّا » في ذلك الكلام؛ ... ». ينظر: مغني اللبيب: ٢١٠ « بتصرف ». وينظر: أوضح المسالك: ١١٨.

وهذا على رأي الرّمّاني والعكبري، وذهب إليهِ ابن هشام « رحمهم الله تعالى ». ينظر: أوضح المسالك: ١١٩.

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « ولكونها موضوعة ـ أراد: غير ـ في الأصلِ لإفادةِ المُغايرة شاركت إلّا في الإخراجِ الذي معناه المُغايرة ولم تكن متضمنة معناها فلهذا لم تبن ». البهجة المرضية: ٨٨.

(٢٨٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠؛ شرح الوافية: ٢٣٥؛ أوضح المسالك: ١١٨؛ البهجة المرضية: ٨٨؛ الكتاب، ٢: ٣٤٣.

(٢٨٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ شرح شذور الذهب: ٢٥١ ـ ٢٥٢؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠؛ شرح الوافية: ٢٣٥؛ أوضح المسالك: ١١٨؛ البهجة المرضية: ٨٨؛ الكتاب، ٢: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٢٨٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠؛ شرح الوافية: ٢٣٥.

(٢٨٨) كما تقول: « قامَ القومُ إلّا زيداً »، بنصبِ « زيداً ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ أوضح المسالك: ١١٨؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠.

(٢٨٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧.

(٢٩٠) والمُختارُ الإتباع. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠؛ شرح الوافية: ٢٣٥.

(٢٩١) كما تقول: « مَا قامَ القومُ إلّا زيداً، وإلّا زيدٌ ». ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠.

(٢٩٢) كلمة: « الناقص » ساقطة من « ب ».

(٢٩٣) وهو ما يُسمى بالاستثناءِ المُفرغ، وهو في حالِ الاستثناء بـ « إلّا » يُعرب فيهِ المُستثنى كما لو لم يكن في الجملة استثناء، وتكون على ذلك « إلّا » أداة حصر مُلغاة. وهذا ما بيّناه في موضعٍ سابقٍ من هذا الموضوع .. ويُعربُ كلٌّ من: « غير، وسوى » إعراب الاسم المُستثنى الواقع بعد إلّا في حالِ الاستثناء بها. ينظر: صفحة: ٤٢ . ٤٣ السابقة.

(٢٩٤) ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦١٠؛ شرح الوافية: ٢٣٥.

(٢٩٥) ولم يذكر الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » ما إن كان الكلام تاماً غير موجب وهو منقطعٌ، وذلك لورود الخلاف فيهِ.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتقول: « مَا قامَ القومُ غيرَ حِمَارٍ » بالنصبِ عند الحجازيين، وبالنصبِ أو الرفعِ عند التميميين ». شرح قطر الندى: ٢٤٧. وينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦١١؛ شرح الوافية: ٢٣٥.

(٢٩٦) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهكذا حكم « سوى » خلافاً لسيبويه؛ فإنَّه زعم أنّها واجبةُ النصبِ على الظرفيةِ دائماً ». شرح قطر الندى: ٢٤٧. وينظر: أوضح المسالك: ١١٩.

قال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « ولِـ « سوى » ... اجعلا على القولِ الأصحِ ما لـ « غيرِ » جعلا من استثناءٍ وإعرابٍ بما نسب للمُستثنى بـ « إلّا » ». البهجة المرضية: ٨٨.

(٢٩٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٧ ـ ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٦، ٢٤٧؛ أوضح المسالك: ١١٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٠.

(٢٩٨) و« خلا، وعدا » صِلَتُهَا. ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٠.

(٢٩٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ أوضح المسالك: ١١٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٠.

(٣٠٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٤٥، ٢٤٦ ـ ٢٤٨؛ أوضح المسالك: ١١٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٠.

(٣٠١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨.

ملاحظة:

حكم النصب للمُستثنى بعد « ما عدا، وما خلا » وجوب النصب، وهذا عند الجمهور « رحمهم الله تعالى »، وذكر ابن هشام « رحمه الله تعالى » تعليل وجوب النصب، بقولِهِ: « أمّا وجوبُ النصب فلأنَّ « ما » الداخلة عليهما مصدرية، و« ما » لا تدخل إلّا على الجمل الفعلية ». ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٨.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: وحَكى الجَرْمِيُّ، والرَّبعيُّ، والأخفش « رحمهم الله تعالى »: الجرّ بعد « ما خلا، وما عدا »، وهو على تقدير: « ما » زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإنَّ المعهود في زيادة « ما » مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ «

سورة المؤمنون، الآية : « ٤٠ »»، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ « سورة المائدة، من الآية : « ١٣ »»، و﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ « سورة نوح، من الآية: « ٢٥ »». ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٨.

(٣٠٢) والمُستثنى بعدها منصوبٌ على أنّهُ مفعولٌ بهِ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٢؛ أوضح المسالك: ١١٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٧ ـ ٦٢١.

(٣٠٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٢؛ أوضح المسالك: ١١٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦١٧ ـ ٦٢١.

(٣٠٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٢؛ أوضح المسالك: ١٢٠؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٢.

(٣٠٥) والمُستثنى بعدها منصوبٌ على أنّهُ مفعولٌ بهِ. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٢؛ أوضح المسالك: ١٢٠؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٢.

(٣٠٦) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٨؛ شرح شذور الذهب: ٢٥٢؛ أوضح المسالك: ١٢٠؛ شرح ابن عقيل، ١: ٦٢٢.

(٣٠٧) وحكمُ « حاشا » على ما ذكرهُ الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » متابعاً لابن هشام « رحمه الله تعالى »، إنّما هو على الكثيرِ، وهو ما ذهبَ إليهِ الأخفش والجرميُّ والمازنيُّ والمُبرد وابن مالك « رحمهم الله تعالى ».

وذكر ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: المشهور أنَّ « حاشا » لا تكون إلّا حرف جرٍّ.

وذكر ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: أنّهُ حكى جماعةٌ منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيباني « رحمهم الله تعالى »: النّصب بها.

ينظر: شرح ابن عقيل، ١: ٦٢١ ـ ٦٢٢.

(٣٠٨) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح – سنن الترمذي، رقم الحديث: « ١٣٧٦ »، ٣: ٦٦٠.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريِّين والكوفيِّين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر « بيروت ».

٣. أوضح المسالك إلى ألفيةِ ابن مالك، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت ٧٦١ هـ »، ومعه كتاب: "بغية السالك إلى أوضح المسالك"، تأليف: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة « بيروت/ ١٩٨٢ م ».

٤. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري النشار « ت ٩٣٧ هـ »، شرح وتحقيق: أ.د.أحمد عيسى المعصراوي، بتمويل الهيئة القطرية للأوقاف، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية « إدارة الشؤون الإسلامية/ دولة قطر» « ٢٠٠٨م » ط١.

٥. البهجة المرضية في شرح الألفية، جلال الدين السيوطي « ت ٩١١ هـ »، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٦. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني « ت ٤٤٤ هـ » عني بتصحيحهِ: أوتوبرتزل، مطبعة الدولة « استنبول/ ١٩٣٠ م ».
٧. الجامع لما يحتاج إليهِ من رسم المصحف، ابن وثيق الأندلسي « ت ٦٥٤ هـ » تحقيق: د. غانم قدوري حمد، مطبعة العاني « بغداد/ ١٩٨٨م »، ط١.
٨. شذا العرف في فن الصرف، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي « ١٩٦٥م »، ط١٦.
٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري « ت ٧٦٩ هـ »، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلم « بيروت - لبنان »، وطبعة: انتشارات استقلال، مطبعة عترت، ط ٢.
١٠. شرح الأشموني على ألفيةِ ابن مالك، المسمى: "منهج السالك إلى ألفيةِ ابن مالك"، الأشموني « ت ٩٠٠ هـ »، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط٣
١١. شرح شذور الذهب في معرفةِ كلام العرب، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت ٧٦١ هـ » ومعه كتاب: "منتهى الأرب بتحقيقِ شرح شذور الذهب"، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية وصيدا « بيروت/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ».
١٢. شرح قطر الندى، وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت ٧٦١ هـ »، ومعه كتاب: "سبيل الهدى بتحقيقِ شرح قطر الندى" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، « ١٩٦٣م »، ط ١١.
١٣. شرح الوافية، نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي « ت ٦٤٦ هـ »، دراسة وتحقيق: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب « النجف الأشرف/ ١٩٨٠م ».

١٤. قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت ٧٦١ هـ » شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده « مصر »، طبعة أخيرة.

١٥. الكتاب "كتاب سيبويه"، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر « سيبويه »، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب « بيروت/ لبنان ».

١٦. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري « ت ٧١١هـ »، دار صادر « بيروت »، ط١.

١٧. المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، الشهير بالمطرزي، تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة الشباب بالمنيرة، ط ١.

١٨. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت ٧٦١هـ » حققه وعلّق عليهِ: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر « بيروت/١٩٨٥م » ط٦.

١٩. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني « ت٤٤٤هـ » تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي « دمشق ـ سوريا/١٩٤٠م »

البحوث والرسائل الجامعية :

١. كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، محمد بن محمود بن محمد شمس الدين السمرقندي « ت٧٨٠هـ » والذي قمنا بدراسته وشرحه

وتحقيقه وهو البحث التكميلي الأوّل كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها، وقُدِّم إلى مجلسِ كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد « ٢٠٠٣م ».